# من مزالق محققي الكتب الشرعية المغربية الأندلسية والكتب الخادمة لها وسبل اجتنابها

د. مصطفى بن مبارك عكلي التمكروتي

وقع اتفاق المهتمين بالتراث عموما، وبتحقيق هذا التراث خصوصا، على أن التحقيق عملية خطرة وشائكة، وأن دروبها ليست معبدة لكل أحد من الناس، فهي عملية تتطلب اليقظة والحذر، والتثبت والتروي، حتى لا يقع المحقق في مزالق تجعل عمله ناقصا يفتقد مواصفات التحقيق العلمي كلا أو بعضا، وتجعل النص المحقق يخرج في صورة ليست هي الصورةُ التي ارتضاها له مؤلفه.

والذي يتابع ما نشر وينشر من تراثنا المخطوط، أو يتعامل مع كتب التراث قراءة ودارسة وتوثيقا، يقف على أعمال موسومة في أغلفتها بعبارة: «تحقيق» أو ما يماثلها، وهي عبارة لا تنطبق على كثير من تلك الأعمال؛ إذ تجد أصحابها قد وقعوا بالفعل في مزالق ومحاذير لا يحسن بهم الوقوع فيها.

وسأحاول، بعون الله وتوفيقه، في هذا العمل المتواضع، الحديث عن بعض المزالق التي يقع فيها المحققون، وبيان أهم أسبابها، مع اقتراح بعض الحلول لتجاوزها وعلاجها.

## همسة:

أريد التأكيد أولا على أنّ الوقوع في مزالق التحقيق لا يختص بصنف من المحققين دون صنف، فإن كلًّ من اقتحم هذا الميدان قد وقع في شيء من هذا؛ إذ لا تغني في ذلك شهرة المحقق، ولا كثرة ما يخرجه من أعمال، فضلا عن كونه مبتدئا؛ فإنك تجد محققا مشهورا بين نظرائه، مشهودا له بالخبرة، قد وقع بالفعل في أخطاء ومزالق لو عرضت أمامه لاعترف بها وأقرّ بالوقوع فيها، وتجد من المحققين من أخرج كثيرا من الأعمال التراثية، ومع ذلك تجده في كل عمل مخلا بشيء من قواعد التحقيق، والكثرة مظنة الوقوع كما يقال.

هذا ولا يمكن بأي حال من الأحوال حصر مزالق المحققين، ولذلك فسأتحدث في هذه الورقات عن أهم ما أراه يهم الطالب الباحث، ويساعده على إنجاز أبحاثه الأكاديمية.

وقد ارتأيت أن يكون حديثي موجها بالأساس إلى الباحثين في أسلاك الدراسات العليا، ممن له رغبة في ولوج ميدان التحقيق،

وشق الطريق نحو أعمال جادة ومتقنة؛ فلا أحد يشك في أن هذه الفئة أصبحت تتصدر قائمة المشتغلين بالتراث، كما أنّ الجامعات فتحت أبوابها لهذا الغرض، ولا أدل على ذلك كثرة المؤتمرات والندوات العلمية والدورات التدريبية التي عقدت فيها في العقد الأخير، والتي حظيت باهتمام الدارسين والباحثين.

## أولا: مزالق في اختيار النص المراد تحقيقه

إنّ أخطر المزالق التي يمكن أن تذهب بجهد الباحث ككل؛ سوءُ اختياره للنص التراثي الذي يريد الاشتغال عليه، ولهذا أسباب، منها:

أ - كون النص المختار، على الرغم من أهميته وقيمته العلمية، لا يصلح أن يكون من حيث الحجم مشروعا لإنجاز بحث علمي في المستوى الذي يدرس فيه الباحث، فمن شأن هذا أن يوقف مسيرة البحث من بدايتها، فيرفض التقرير الذي أعده المرشح للتسجيل، وربما يقطع الطالب مرحلة مهمة في البحث، ثم يتبين للمشرف أو لغيره أن النص لا يصلح، وما أشد خطورة هذا إذا وقع حينما يسلم الباحث عمله للفحص.

ب- كون هذا النص لا يضيف شيئا من الناحية العلمية، أي ليست له أهمية علمية في الحقل المعرفي الذي ينتمي إليه الباحث.

ويمكن تجاوز هذين الأمرين بالاطلاع على النص ومعاينته، وعدم الاكتفاء ببيانات الفهارس والكشافات، وكذا استشارة أهل التجربة والدربة من الأساتذة والباحثين، هذا بخصوص النقطة الأولى. وأما بالنسبة للثانية فبالاطلاع على ما قيل في الكتاب، وقراءة متنه قراءة أولية تعطي فكرة عنه، ومقارنته بما في موضوعه، وإعداد خلاصة مقنعة عنه، ثم عرضها على أهل العلم الذين تُرجى إفادتهم.

ج - كون هذا النص قد سُجِّل قبل ذلك في مؤسسة أخرى، وربما في طريقه إلى النشر، والطالب لا علم له بذلك، فيضطر حينها إلى إلغاء كل ما بذله من جهد في هذا العمل، ويبذل جهودا أخرى في البحث عن موضوع ثانٍ، وفي أحسن الأحوال -وليس بالأحسن- أن يُطالب بإعداد تقرير مفصل عن عمل غيره، ويعمل على اصطياد مزالقه ليُسَوِّغ بذلك إعادة القيام به، وقد يحدث أن يخرج ذلك العمل أكثر من مرة، فيضطر الباحث في كل منها إلى إنجاز تقرير عنها، وقد حدث هذا بالفعل لبعض الزملاء، فما كاد ينتهي من نقد الطبعة الأولى للكتاب الذي يعمل على تحقيقه في رسالة الدكتوراه، حتى صدم بظهور طبعة ثانية لذلك الكتاب، مما أضاع عليه وقتا ثمينا هو في أمس الحاجة إليه، وتأخر في تقديم رسالته مدة سنتين إضافيتين بعد استكمال المدة القانونية، مع العلم أن هذا الزميل لم يسجل الكتاب موضوعا لرسالته إلا بعد استشارة موسعة وبحث عميق، للتأكد من عدم الاشتغال عليه من طرف جهة من الجهات، ومع ذلك فوجئ بطبعه.

لذلك لا بد من الانتباه إلى خطورة هذا الأمر، ففضلا عن ضرورة كون النص الذي يريد الباحث الاشتغال عليه لم يسبق إليه، فعليه ببذل الجهد لإتمام العمل في الأجل المسموح به وبإتقان، وعدم الاغترار بطول المدة الممنوحة، أو استسهال العمل، وهنا أمر آخر أود التنبيه عليه، وهو أن لا يُذيع الباحث عنوان بحثه وينشره في الملإ، فإن كثيرا من الناس، بل ومن المؤسسات لا ترى حرجا في الاشتغال عن كتاب مخطوط تعلم علم اليقين أنه مسجل في رسالة علمية، فالحذر الحذر.

وهذه الأمور الثلاثة لا تختص بالأعمال الأكاديمية فقط، بل تنسحب على الأعمال التي يود الباحث الاشتغال عليها فيما بعد.

## ثانيا: مزالق في اختيار النسخة الأصل:

هذا مزلق آخر لا يقل خطورة، فإن عدم الاهتداء إلى الأصل، الذي ينبغي بناءُ العمل عليه، من الأمور التي تجعل عمل الباحث ناقصا، وربما مرفوضا في حالات معينة، فقد يسارع إلى تصوير مجموعة من نسخ الكتاب كيفما سمحت له بذلك ظروفه، وأداه إليه اجتهاده، ولكن قد لا يوفق في تصوير أهم النسخ وأوثقها، وهي عملية ضرورية في التحقيق عندما نكون أمام عدد كبير من نسخ الكتاب، وقد يصور الباحث أو المحقق النسخة المفترض أن تكون أصلا للتحقيق، لكنه لم يسلك المعايير العلمية للوصول إليها، وقد رتّب أهل الشأن النسخ الخطية بحسب أهميتها، فجعلها أغلبهم على الترتيب الآتي:

1. نسخة المؤلف؛ أي الموجودة بخطه، وقد تكون مبيضة أو مسوَّدة، وفي حال وجودهما معا تقدم المبيضة على المسوّدة، ويستأنس بالأخيرة في حال وجود مشكلة في الأولى، كوجود سقط أو بتر أو محو أو بياض، أو صعوبة في قراءة الخط... وإذا لم يوجد إلا المسودة فإنه يتعين البحث عن نسخ أخرى؛ لأنّ المسودة غالبا ما تكون مضطربة، ومختلطة الأسطر، وكثيرة الشطب والإلحاق والبياض.
2. النسخة التي قرأها المؤلف أو قُرئت عليه أو أملاها.
3. النسخة التي تحمل إجازة من المؤلف أو التي عليها توقيعه.
4. النسخة المقابلة على نسخة المؤلف.
5. النسخة المكتوبة في عصر المؤلف، وعند تعدد النسخ التي تدخل في هذه المرتبة تقدم النسخة التي اجتمعت فيها كثير من الميزات، فتقدم على سبيل المثال النسخة التي كتبت بخط أحد العلماء أو التي عليها سماعات وقراءات وإجازات أو الأقدم.
6. النسخة المكتوبة بعد عصر المؤلف، وإذا لم يتوفر لنا من نسخ الكتاب إلا ما يدخل تحت هذه المرتبة، فلا بد من إعمال بعض المعايير لاختيار النسخة التي سنعتمدها أصلا، وذلك وفق الآتي:

- تقدم النسخة الأقل وسائط على الأكثر وسائط.
- تقدم النسخة الواضحة على الرديئة إلا أن تكون الرديئة أوثق أو بخط عالم مشهور.
- تقدم النسخة الأكمل على الناقصة، وهذا ليس بإطلاق، فقد تعتمد الناقصة ويستكمل النقص من الكاملة، إذا وُجدت ميزات معينة في الناقصة.
- تقدم النسخة المقابلة على غيرها.
- تقدم المكتوبة بخط عالم على غيرها.
- تقدم النسخة التي عليها سماعات أو إجازات أو قراءات على غيرها.
- تقدم النسخة المطالعة من طرف عالم أو عليها تعاليق على غيرها.
- تقدم النسخة التي عرف ناسخها على المجهولة الناسخ.
- تقدم المؤرخة على غيرها، إلا أن يتبيّن أن غير المؤرخة أقدم من خلال إعمال تقنيات علم المخطوطات[1].

ولما تقدم لا ينبغي الانتقال من رتبة إلى أخرى إلا بمسوّغ علمي، تسفر عنه دراسة النسخ، وهذا أمر إذا لم يحسنه الباحث بنفسه، يستشير فيه غيره.

وبالفعل فقد تبين لنا من خلال العمل - سابقا - بمركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث التابع للرابطة المحمدية للعلماء، أن بعض الأعمال لم يهتد أصحابها إلى النسخ التي ينبغي اعتمادها، فاضطر المركز إلى مطالبتهم بالنسخ الخطية وإعادة المقابلة بينها واختيار الأنسب منها أصلا، وقام المركز أحيانا بتصوير نسخ أخرى لم يستطع المحقق الوصول إليها أو علم بها وتجاوزها مع أنها أوثق النسخ. ومن يطالع المطبوعات بصفة عامة يجد فيها من الأمثلة بهذا الصدد الشيء الكثير، فمثلا الموطأ للإمام مالك بن أنس رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهو من أهم كتب المالكية لم تعتمد في إخراج غالب طبعاته الموجودة بين أيدينا أهم نسخه الخطية[2]، وكتاب ترتيب المدارك وكتاب الشفا وكلاهما للقاضي عياض، لم تعتمد في تحقيقهما، إلى حدود اليوم، أوثقُ نسخهما، وكتاب الصلة لابن بشكوال لم تعتمد في طبعاته السابقة، قبل تحقيق الدكتور بشار عواد، النسخ الأوثق التي عليها خطوط كبار العلماء كابن دحية الكلبي (ت633هـ)، مع علم بعض المحققين بها، وغيرها من أمّات كتب تراثنا العريق.

وكثيرة هي الأسباب التي تجعل هذه الأعمال تخرج من غير اعتماد النسخ المطلوبة، منها:

- غياب الدعم المادي والمعنوي، وارتفاع تكليف التصوير وازدواجية التعامل ومزاجية العاملين.
- الاعتماد المطلق على الذات في الوصول إلى المعلومة.
- عدم استفراغ الجهد في البحث عن النسخ، والاكتفاء بالأقرب مكانا وبالأيسر من حيث

مسالك الوصول. وهذان الأمران ينطبقان على الطلبة والباحثين على وجه الخصوص.

- العجلة وحبّ السبق إلى إخراج الكتاب ولو على حساب البحث والمنهج العلميين، وهذا ينصرف إلى الأشخاص ذوي الأهداف الربحية أو الشهرة المزيفة، وعلى المؤسسات التجارية التي لا تتورع في الإساءة إلى تراث الأمة على الرغم مما انتقد عليها وكُشف من فضائحها.

وإذا كان تجاوز السبب الأول مرهون بالمؤسسات المعنية، فإن الثلاثة الباقية لا ينبغي أن تكون حجر عثرة أمام الباحث أو المحقق الذي يريد إنجاز بحث في المستوى، أو إخراج كتاب متقن الصنعة، وعليه فيجب أن يكون منفتحا على الجهات المتخصصة، وأن يكون مجدا في البحث غير قنوع بما تحت يديه من معلومات، ويستعمل كل الوسائل المتاحة والمشروعة في الوصول إلى المعلومة، وألا يتعجل النتائج دون أن يستجمع الأسباب الموصلة إليها.

## ثالثا: مزالق في إثبات العنوان الصحيح للكتاب:

العنوان الصحيح للكتاب، وكما حدّه الدكتور الشريف العوني: هو تلك الألفاظ التي يضعها مؤلف الكتاب نفسه على أول ورقة من كتابه، أو بعبارة أخصر: هو العنوان الذي وضعه مؤلف الكتاب دون تغيير شيء فيه[3].

ومن مزالق بعض المحققين المعاصرين: عدم تثبتهم من العنوانات التي يضعونها على أغلفة الكتب التي يحققونها، وهذا ما أوقعهم، في كثير من الأحيان، في أخطاءَ بإمكانهم تجاوزها بقليل من البحث والتحري، وقد يكون العنوان الذي وضع على الغلاف ملائما لمحتوى الكتاب، غير أنه ليس هو العنوان الذي اختاره له مؤلفه، وربما يعمد بعضهم عمدا إلى تغيير عنوان الكتاب لمقاصدَ وأهداف في أنفسهم، وغالبا ما يكون ذلك لأجل ترويج الكتاب وإثارة الانتباه إليه، وخصوصا عندما يتعلق الأمر بالمحققين الناشرين الذين يعملون تحت إمرة دور النشر التجارية، التي ليس لها همٌّ في نشر العلم، بل همُّها الاقتيات على جهود الناس، ولهذا لا يستغرب المرء أن يجد في السوق كتابا واحدا بمسميات عدة، ونحن إن صرنا نتتبع أمثلة المتعمدين هؤلاء فلن ننتهي من تعدادها.

وإذا أردنا رصد أهم الأسباب التي تحول دون التوصل إلى العنوان الصحيح للكتاب فيمكن إجمال ذلك فيما يلي:

- اعتماد العنوان الذي يجده المحقق على طرة الكتاب المخطوط دون النظر إلى ما سواه.
- إثبات العنوان الذي اشتهر به الكتاب دون مزيد بحث.

- اعتماد العنوان الذي يجده في الفهارس والكشافات دون تثبت.

وأما بالنسبة للعنوان الذي يوجد على طرة الكتاب المخطوط، فإن كثيرا من هذه العنوانات ليست من وضع المؤلفين أنفسهم، بل هي من وضع النساخ أو المفهرسين، وهؤلاء لا يكلفون أنفسهم، في الغالب، عناء معرفة العنوان الصحيح للكتاب، ولا يكون ذلك همّا بالنسبة إليهم، ومن هؤلاء من يعمل على صناعة عنوان للكتاب، ويغفلون حتى عن العنوان الذي يكون مذكورا في مقدمة المؤلف، ولا ينبغي أن ننسى هنا أن المدى الزمني بين وضع عنوان الكتاب على الطرة وبين تاريخ النسخ قد يكون كبيرا، وهذا يتبين بالدراسة المادية للمخطوط، وربما اكتشف ذلك بأدنى تأمل، بملاحظة تغير الخط، أو كونه حديثا، أو غير ذلك.

إذاً، فالعنوان الذي يوجد على الطرة الخارجية للمخطوط ليس بالضرورة هو العنوان الذي صاغه المؤلف لكتابه.

وأما بالنسبة لإثبات العنوان الذي اشتهر به الكتاب، فإنه أدى في كثير من الحالات إلى إثبات عنوانات لم يضعها المؤلفون لكتبهم، وبهذا ضاعت فوائد تحتويها تلك العنوانات، منها: أن العنوان الصحيح للكتاب يعطي فكرة عن مضمونه، ويكشف عن موضوعه دونما حاجة إلى تصفحه، ومن خلاله قد يتعرف القارئ بعضَ ملامح منهج مؤلف الكتاب، ويحدد شرطه ومقصوده، ومعرفة مذهبه وغير ذلك من الفوائد المهمة[4].

ولا بأس أن نضرب مثالا يخص بعض كتب أئمتنا المالكية، وهو الكتاب المشهور بيننا جميعا بالفروق لشهاب الدين القرافي (ت684هـ)، وبهذا شُهر عند العلماء أيضا، ولا ضير في ذلك، لكن الأمر يختلف عندما نريد تحقيق الكتاب وإخراجه للناس، فلا ينبغي ترك التسمية التي ارتضاها له مؤلفه، ونقتصر على العنوان المشهور المتداول، فإن القرافيَّ سمّاه في مقدمته: «**أنوار البروق في أنواء الفروق**»، قال: ولك أن تسميه «**كتاب الأنواء والأنوار**»، و«**كتاب الأنوار والقواعد السنية في الأسرار الفقهية**»، كل ذلك لك، وبالعنوان الأول ذكره أغلب من حشاه أو هذّبه واختصره، مثل الإمام العلامة قاسم بن عبدالله الشهير بابن الشاط (ت723هـ)، في كتابه «إدرار الشروق على أنواء الفروق»، والعلامة محمد بن علي بن حسين المكي المالكي في كتابه «تهذيب الفروق والقواعد السنية في الأسرار الفقهية»، والعلامة شمس الدين أبي عبدالله محمد بن أبي القاسم التونسي المالكي (ت715هـ) في مختصره عليه، وكلها مطبوعة، ومع هذا الاتفاق أبى محققو الكتاب إلا أن يثبتوا على غلافه الخارجي عنوان: الفروق، وقد يعلم بعضهم أن الاسم العلمي للكتاب هو: «أنوار البروق ...»، وأن الفروق اسم الشهرة فقط، فيثبته ويستغني كليا عن الاسم الصحيح[5].

وقُلْ هذا عن كثير من الكتب المشهورة عندنا اليوم بعنواناتها المختصرة، واستقر ذلك في أذهاننا مثل: تفسير الطبري، وتفسير القرطبي، وتاريخ ابن خلدون...

وأما بالنسبة لاعتماد الباحث أو المحقق العنوان الذي يجده في فهارس المخطوطات وكشافاتها، فإنه قد يوقعه هو الآخر في مزلق تحريف عنوان الكتاب أو تبديله، وفي كثير من الأحوال قد يؤدي به إلى اختصاره؛ لأن كثيرا من القائمين على هذا النوع من الكتب لا يضعون ضمن اهتماماتهم العناية التامة بالعنوان كما تقدم، ومن الأمثلة على ذلك العنوان الآتي: **الانتصار لمذهب الشافعية والحنفية والحنابلة في قراءة البسملة في الفاتحة بالفريضة والنافلة**، تأليف أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد الأندلسي الشهير بابن عبدالبر النمري (ت463هـ)، هكذا أُثبت عنوان الكتاب واسم مؤلفه في فهرس المخطوطات العربية المحفوظة بالمكتبة الوطنية للمملكة المغربية، المجلد الثامن، مجموعة محمد بن الحسن الحجوي (رصيد حرف الحاء) (ص213) ط1/ 2009، والعنوان المذكور ليس صحيحا، إنما هو منتحل، فالصحيح فيه: «**الإنصاف فيما بين علماء المسلمين في قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في فاتحة الكتاب من الاختلاف**»، كما حقّقه أستاذنا الدكتور عبد اللطيف الجيلاني، وقد صدر بتحقيقه في طبعته الأولى عن أضواء السلف بالرياض سنة 1417هـ، وأعيدت طبعاته بالرابطة المحمدية للعلماء، بعدما أعاد فيه أستاذنا النظر وضم إليه نسخا خطية أخرى. وبهذه الصيغة وقريب منها ذكر ابن عبد البر عنوان كتابه في كتبه الأخرى كالتمهيد والاستذكار على ما أثبته المحقق. فمن أين جاء مُعِدُّ الفهرس بالصيغة المذكورة أعلاه؟ وخصوصا أنها صيغة قد لا يرتاب المرء في صحتها. وكما أفاد أستاذنا، فإن الكتاب طبع قبل عقود من الزمن بعنوان: (**الإنصاف فيما بين العلماء من الاختلاف**)، وهذا يرجع بنا إلى ما قلناه من إن إثبات العنوان الصحيح للكتاب فيه فوائد كثيرة، فالعنوان الأخير موهم في بيان موضوع الكتاب، والعنوان الصحيح له فيه بيان شافٍ لذلك.

والذي ينبغي للمحقق اقتفاؤه في الحالات الثلاثة المذكورة:

- إذا وقف على تسمية المؤلف لكتابه سواء في نسخ الكتاب الذي يحققه؛ في مقدمته أو أثناءه أو في قيد ختامه أو في إجازة ملحقة بأول الكتاب أو آخره، أو في كتبه الأخرى، أو في أكثر هذه المواطن أو كلها، واتفقت جميعا على صيغة واحدة للعنوان فلا يسعه إلا إثبات ما فيها، ولا يعدل عنه.
- وإذا وجد العنوان في هذه المواطن واختلفت صيغته فيها، فإنه يرجح الأوثق

منها، مع مراعاة أهمية الموطن الذي وجد فيه العنوان، فلا يستوي أن يجده في نسخة بخط المؤلف مع نسخة متأخرة عنها، ولا في كتاب آخر للمؤلف ألفه قبل أن يؤلف الكتاب الذي يريد الباحث تحقيقه وهذا الذي يحققه، وهكذا.

- وإذا لم يعثر على عنوان الكتاب في أحد هذه المواطن المذكورة، وعثر عليه في مواضع أخرى ككتب التراجم والفهارس والأثبات والمشيخات، فهناك حالات أجملها في الآتي:

1. أن تتفق جميعا على صيغة موحدة للعنوان، فيثبت على تلك الصيغة.
2. أن تختلف فيها الصيغة من حيث التمام والنقص، مع الاتفاق على الشق الأهم في العنوان، فتثبت الصيغة التامة.
3. أن تختلف الصيغة تماما، فتدرس جميع الصيغ وترجح إحداها بمرجح قوي، كأن يذكر العنوان أحد تلامذة المؤلف، أو يكون المصدر الذي ذكره أقرب إليه زمنا، أو كون صاحبه أشد تثبتا وما إلى ذلك، ولا يعمد الباحث إلى التلفيق بين الصيغ.

هذا، وهناك حالات كثيرة يعمد فيها المؤلفون إلى وضع أكثر من عنوان لكتبهم، فيقول وسميته كذا، ومن شاء سماه كذا أو كذا، ففي هذه الحالة قد يشتهر عنوان دون آخر، فيلزم اعتماد الأشهر أو إثباتهما جميعا مع إبراز الأشهر منهما، وإذا لم يشتهر أحدهما فيثبتان معا، ومثاله ما ذكرته آنفا بخصوص كتاب الفروق للقرافي.

ومن المحققين من يعمل على إثبات عنوانات ملخِّصة لمحتوى الكتاب أو مشهورة بها، لكنها ليست من وضع المؤلفين، وتحتها يقومون بإثبات العنوانات الصحيحة والأصلية بحجم أصغر، والحال أن العكس هو الصحيح، فينبغي البدء بإثبات العنوان الأصلي بخط بارز، وإذا دعت الضرورة يُثبت تحته العنوان الملخّص أو الشارح، ففي ذلك إشاعة للعنوان الأصلي وحفظ له من الضياع والإهمال.

وكانت لي تجربة لا أقول شاقة، وإنما هي مثال فيه بذل بعض الجهد من أجل محاولة إثبات العنوان الصحيح لقصيدة «**نتيجة الخير**» لأبي إسحاق إبراهيم بن أبي بكر التلمساني الأنصاري(ت697هـ)، فكان مما قلته في المبحث الذي جعلته بعنوان: **صحة نسبتها لناظمها أبي إسحاق التلمساني وعنوانها**: «...الملاحظ هو أن بعض مَن تقدم ذكرهم لم يثبتوا العنوان الذي يحتمل أن أبا إسحاق التلمساني وسَم به منظومته، وإنما اكتفى بتسمية القصيدة براويها، فقال: «قصيدة لامية»...

وقد كشف تلميذ الناظمِ القاسمُ بن يوسف التجيبي عن العنوان الذي يحتمل أن أبا إسحاق وشحّ به لاميته في السيرة النبوية، أو عرفت به في زمانه، فسمّاها في برنامجه: «**نَتِيجَة الخِيَرِ ومُزِيلَةُ الغِيَرِ فِي وَصْفِ مَغَازِي رَسُولِ الله صلى الله عليه وسلم والسِّيَرِ**». كما كشف

إسماعيل باشا عن الشطر الأول من العنوان بالصيغة الآتية: «**نتيجة الخيَر ومزيلة الضير**»، وانفردت نسخة من مجموع النسخ السبع التي اعتمدتها في التحقيق بتضمنها للعنوان، حيث جاء في طرة الورقة الأولى منها ما يلي: «**نتيجة الخير ومزيلة الغير في نظم مغازي رسول الله صلى الله عليه وسلم والسير**»، وهذه النسخة، ...، تنفرد عن غيرها بكونها منقولة عن نسخة منقولة عن نسخة المؤلف، وأنها قرئت عليه.

ويتحصل مما تقدم ثلاثة عناوين تختلف في بعض ألفاظها؛ فقد جاء عند التجيبي «الغِيَر» بدل «الضِيَر» عند إسماعيل باشا، مع العلم أنه ذكر الجزء الأول من العنوان فقط، كما جاء عند التجيبي «وصف» بدل «نظم» في النسخة المذكورة، والتي ضبط فيها العنوان بالحركات، وذلك ما لم يتم في مطبوع برنامج التجيبي، وقد تيسر لي الرجوع إلى أصله المخطوط الوحيد فوجدت العنوان قد ضبط فيه بالحركات أيضا على نحو ما تقدم[6].

وقد اخترت الصياغة التي ورد بها العنوان في النسخة المخطوطة للميزات السابق ذكرها، ولكون «نتيخة الخير» نظم لكتاب السيرة النبوية بتهذيب ابن هشام، فلهذا السبب كان الأخذ بما في المخطوطة أولى، وهذا الاختيار لا ينفي صحة الصياغة الواردة عند التجيبي، تلميذ الناظم.

ونشير في الأخير إلى مزلق قد يحدث بسبب تدخل جهات أخرى غير المحقق، كدار النشر أو الخطاط، **وهو الخلل في ضبط العنوان**، وبخاصة في الكلمات التي تتكون من الحروف نفسها، فقد تضبط «جُنة» بفتح الجيم: جَنّة كما في عنوان: «جُنة المريد»، ويضبط «العَرْفُ» بضم العين: العُرف، في مثل: «عنوان العَرف الناشِر»، وهذه أمثلة محتملة فقط، ولا يكون المحقق سببًا فيها، بل قد يكون الخطاط من الذين يهتمون بتنميق العنوان وترصيعه بالحركات، ولا يهتمون بالضبط الصحيح للعنوان، فيضبطه ضبطا خاطئا، ويغفل المحقق عن مراجعة العنوان الذي كُتب بخط الخطاط أو لا يعلم به أصلا لكون الدار الناشرة هي المتكفلة بذلك. وعليه فلا بد من أن تعمل مراكز التحقيق ودور النشر على تكليف من يتولى هذا الأمر، وأن تراجع المحقق في كل كبيرة وصغيرة قبل طبع الكتاب.

## رابعا: مزالق في نسبة الكتاب إلى غير مؤلفه

إن نسبة الكتاب إلى مؤلفه الحقيقي من الأمور التي يجب أن يحرص عليها المحقق أشد الحرص، فإن نسبة التأليف إلى غير صاحبه من أكبر المخاطر والمزالق التي لا ينبغي له الوقوع فيها.

ولعل من أكبر الأسباب التي توقع المحققين في هذا المزلق، ما يلي:

- الاغترار بما يجده المحقق على الصفحات الأولى للمخطوط الذي يريد الاشتغال

عليه، والتي قد يتسرب الخطأ منها إلى فهارس المخطوطات وكشافاتها.

- ضياع ما بإمكانه الكشف عن المؤلف الحقيقي للتأليف من النسخة أو النسخ الخطية، واقتطاف اسم تبتدئ به النسخة الخطية ونسبة التأليف إليه.
- الاكتفاء بنسخة واحدة في التحقيق وعدم البحث عن نسخ أخرى.
- التشابه بين أسماء الأعلام وأنسابهم ونسبهم وتعاصرهم، أو بين المؤلف الحقيقي وبين بعض آبائه أو بينه وبين أبنائه.
- اختصار اسم المؤلف في طرة العنوان بنسبته إلى جده الأعلى وعدم ذكر نسبه كاملا، أو بذكر اسم شهرته التي قد يلتقي فيها مع غيره.
- اشتراك مؤلفيْن في تأليف كتاب واحد، كأن يبتدئ تأليفه الأول وتأخذه المنية قبل إتمامه، ويأتي أحد أبنائه أو تلاميذته أو غيرهم فيتمم الكتاب، فينسب لأحدهما دون الانتباه إلى الاشتراك في تأليفه.
- عدم التفرقة بين المؤلف الأصلي للكتاب وبين راويه أو جامعه أو مرتبه.
- التشابه في أسامي الكتب وفي الموضوعات التي تتناولها.
- وجود التأليف في مجموع خطي يتضمن مجموعة من الكتب لمؤلفين متعددين، ووقوع اختلاط في أوراق المجموع.
- رغبة بعض صغار المؤلفين أو النساخ في اشتهار الكتاب ونفاقه، ومن ثمَّ نسبته إلى عالم جليل القدر، رفيع الذكر.
- غلط بعض المصنفين في نسبة الكتاب إلى مؤلفه الحقيقي، وخصوصا أصحاب كتب التراجم.

ويمكن إرجاع هذه الأسباب وغيرها إلى سبب عام وهو: **عدم استفراغ الجهد والطاقة في إثبات نسبة التأليف إلى صاحبه الحقيقي، ودراسة المتن دراسة متأنية شاملة.**

وقبل أن نقدم بعض المقترحات التي بإمكانها أن تجنبنا الوقوع في مزلق نسبة الكتاب إلى غير مؤلفه الأصلي لا بأس بعرض نماذجَ لهذا النمط من المزالق:

فمن الأمثلة على نسبة الكتاب إلى غير مؤلفه، مما وقع بأكثر من سبب، مَا صَرح به الدكتور جمال علال البختي في الدراسة التي قدم بها تحقيقه لكتاب: عقيدة أبي بكر المرادي الحضرمي (ت489هـ)؛ قال بعد كلامٍ عما جَنَاه من فوائد في الاشتغال على هذا النص: «... ولكن **الأصعب كان متعلقا بالكشف عن المؤلف الحقيقي للكتاب**، فتوجه اهتمامنا في البدء إلى الكشف عن عَلَمٍ جاء ذكره في الغلاف الخارجي للمخطوطة باسم «**محمد بن الحسن بن أصبغ**»، ولكن البحث الطويل انتهى إلى عدم وجود شخص بهذا الاسم واللقب في كتب الرجال الموجودة بين أيدينا الآن، وكدت أتوقف بعد أن أنهيت العمل وتَقرَّر لديَّ أن هذا الرجل (محمد بن الحسن بن أصبغ) عالم كبير ومتكلم ضليع ممن تجاهله المؤرخون لأسباب مذهبية أو

سياسية، **وختمت العمل بناء على تقديرات وتخمينات علمية وتاريخية تتعلق بهذه الشخصية المفترضة**، ولكن بركة العلم فُتحت لنا بفضل المجهود الجبار الذي بذله أخونا الدكتور عبداللطيف الجيلاني، ورفدته خبرته النادرة في التعامل مع المخطوطات، ففتح ذلك بابَ مفاجأة سارة تبين بها ـ بالدليل القاطع ـ بأن هذه العقيدة هي للمفكر الكبير والعالم الأشعري الرائد أبي بكر محمد بن الحسن المرادي»[7]. انتهى

وكان أستاذنا الفاضل الدكتور عبد اللطيف الجيلاني، حفظه الله، قد كتب إلى المحقِّق ببحث يحمل بين طياته الأدلة القاطعة والبراهين الساطعة في كشف الاسم الحقيقي للمؤلف، ولم يتوقف عند هذا الحد، بل اكتشف ـ بفضل ما وهبه الله من رجاحة عقل وصبر جميل ـ نسخة ثانية للكتاب، بل إن هذا النص الغميس من اكتشافه واقتراحه للتحقيق.

ومن أمثلة التضليل الذي قد يسببه ما يوجد في فهارس المخطوطات ما وقفت عليه شخصيا في مناسبات عدة عندما كنت أنجز رسالتي لنيل شهادة الدكتوراه، وأقتصر على مثال أو مثالين من ذلك.

كان من ضمن النصوص التي اشتغلت عليها: قصيدة «نتيجة الخير ومزيلة الغير في نظم مغازي رسول الله ﷺ والسير» المتقدم ذكرها.

تحتفظ المكتبة الوطنية للمملكة المغربية بنسخة خطية لهذه القصيدة، وقد جاء وصفها في موضع أول في فهرس المخطوطات المحفوظة بالمكتبة المذكورة (مجموعة محمد الحجوي (ح) (ص87)، فذكر المفهرس أن ناظمها أبا إسحاق التلمساني توفي سنة (699هـ)، وأن المنظومة تقع في998 بيتا، كلها في السيرة النبوية، ثم أعاد وصفها في (ص89-90) بوصف مختلف عن الأول ذكر فيه أن ناظمها هو: أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن عبدالرحمن الأنصاري، وأن وفاته كانت سنة(780هـ)، وذكر في آخر الوصف اسم الناظم هكذا: المؤلف هو ابن الشيخ أبي بكر بن عبد الله بن موسى الأنصاري التلمساني نزيل سبتة. ترجمته في الإحاطة: 1/ 326.

فأنت تلاحظ كيف تم تكرار فهرسة نص واحد، ونسبته إلى علميْن اثنين، ووُصف بوصفيْن مختلفين، في فهرس واحد، وفي موضع واحد تقريبا، أليس من شأن هذ أن يوقع غير المتحري في تخبط في حال عدم وجود نسخ أخرى يعتمدها، أو لم يوفق للوقوف على مؤشر آخر يكشف له الحقيقة؟

ومن أمثلة هذا أيضا أني وقفت من خلال بحثي في فهرس مؤسسة علال الفاسي (1/ 73)، على أرجوزة صغيرة في السيرة النبوية فوجدتها منسوبة فيه إلى العلامة أبي علي الحسن بن مسعود اليوسي (ت1102هـ)، وكذا مكتوب على الجذاذة الموضوعة قبل

النسخة الخطية، وتبين لي من خلال ما وقفت عليه من نسخها الخطية في خزائن أخرى أنه لا تصحّ نسبة هذه الأرجوزة لليوسي، وإنما هي من نظم أبي محمد عبد السلام بن الطيب القادري (ت1110هـ)، لمختصر ابن فارس (ت395هـ) في السيرة النبوية.

ومن أمثلة المزلق، الذي يسببه نسبة الكتاب خطأ إلى غير مؤلفه الحقيقي في كتب التراجم، أذكر أيضا مثالا يتعلق بصاحبي أبي إسحاق التلمساني، فقد نُسب له في كتاب «الديباج المذهب» كتابين هما[8]: كتاب اللمع في الفقه، وشرح ابن الجلاب[9]، ولم يُنسبا له إلا في بعض طبعات الكتاب، والراجح أن الكتابين من تصنيف أبي إسحاق إبراهيم بن أبي زكريا يحيى التلمساني التجيبي(ت663هـ)؛ فالكتاب الأول صدر مؤخرا بتحقيق محمد شايب شريف، الذي بيّن بما فيه الكفاية أن الكتاب للمذكور وليس لمترجَمنا، كما أن جلّ النسخ المخطوطة التي اعتمدها تحمل اسم مؤلف الكتاب[10]. والأمر نفسه بالنسبة لكتاب شرح ابن الجلاب، بل إن هناك من نصّ على نسبة هذا الكتاب لأبي إسحاق إبراهيم بن أبي زكرياء التلمساني، وهو أحمد بن محمد الحسيني (ت695هـ) في كتابه صلة التكملة لوفيات النقلة، حيث ترجم المذكور قائلا: «وفي السابع عشر من ربيع الآخر توفي الشيخ الفقيه أبو إسحاق إبراهيم بن أبي زكريا يحيى بن محمد بن موسى التجيبي التلمساني العدل، تفقّه على مذهب مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وسمع بمكّة، شرّفها الله تعالى، من أبي الحسن علي بن أبي الكرم الخلال، وأعاد للفقهاء بمدرسة بني عوف بالإسكندرية، ودرّس وأفتى، وصنف شرح الجلاب في مجلدات عدَّة أحسن فيها ما شاء، وكان صالحا ورِعا فاضلا»[11].

ونقف في المثال نفسه على نموذج لسبب آخر من الأسباب التي ذكرناها، وهو التشابه بين أسماء المؤلفين وتعاصرهم، فالظاهر أن التشابه بين كنية واسم ونسبة أبي إسحاق بن أبي بكر التلمساني، وبين كنية واسم ونسبة أبي إسحاق إبراهيم بن أبي زكريا التلمساني هو ما أدى إلى نسبة كتاب «اللمع» وكتاب «شرح ابن الجلاب» للأول، مع العلم أن صاحبهما الحقيقي لم يترجم في «الديباج». والله أعلم.

ومثاله ما كشف عنه أستاذنا المحقق الدكتور عبد اللطيف الجيلاني، حفظه الله، في دراسته الرائقة الفاتقة عن ابن رُشيد السبتي (ت721هـ)، والتي وسمها بـ: «الحافظ ابن رشيد السبتي الفهري وجهوده في خدمة السنة النبوية»، حيث عقد مبحثا بالكتب التي لا تصح نسبتها إلى ابن رشيد، وكان مما ذكره منها كتاب: «إماطة الأَذِية الناشئة عن سِباطة الشوذية»، الذي نسبه العلامة المحرر المحقق الدكتور محمد بنشريفة، رَحِمَهُ اللَّهُ رحمة واسعة، لابن رُشيد في تحقيقه لكتاب: «تعيين الأوان والمكان للنصر الموعود به في آخر الزمان»، لابن الزبير الغرناطي (ت708هـ)، معتمدا في

ذلك على ورود تسميته في نسخة خطية لكتاب «القول المنبي» عن ترجمة ابن عربي، محفوظة ببرلين، فلم يسلّم أستاذنا هذا الكلام، مع معرفته بمكانة الدكتور بنشريفة ودقته في البحث، فبحث عن مخطوطات «القول المنبي» وتيسر له الوقوف على ما كشف أن الكتاب من تصنيف أبي عبدالله محمد بن عمر بن محمد بن عمر السبتي، المعروف بابن الدراج، وبيّن أيضا كيف اضطرب الإمام السخاوي في نسبة الكتاب في موضعين، فجزم أولا بنسبته لابن رُشيد، وتردد في الموضع الثاني فنسبه لابن الدراج، ثم قال: وأظنه لابن رشيد. قال أستاذنا: (فتبين أن سبب وقوعه في الوهم في الموضع الأول بسبب اعتماده على الظنّ المشار إليه، والذي ساقه إلى هذا الظن هو التشابه الكبير بين ابن الدراج وابن رشيد في الكنية والاسم والنسب والنسبة، مع شهرة ابن رشيد عند السخاوي في مقابل عدم معرفته بابن الدراج، وقد كان اعتماد الدكتور محمد بنشريفة في نسبة الكتاب لابن رشيد على ما ذكره السخاوي في الموطن الأول من كتابه القول المُنبي، وكأنه لم يقف على الموطنين الآخرين، ولذلك فاته التنبه للصواب في هذا الأمر، والله ولي التوفيق)[12].

وبالنسبة لسبب رغبة صغار المؤلفين أو تجار النساخ في اشتهار الكتاب وإعطائه أهمية كبرى، وذلك بنسبته إلى عالم مشهور، فمن أمثلته «كتاب السر» المنسوب إلى إمامنا مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ، قال أبو عبد الله الحطاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أما كتاب السر فمنكر، قال ابن فرحون: وقفت عليه، فيه من الغض من الصحابة، والقدح في دينهم، خصوصا عثمان - رضي الله تعالى عنه - ومن الحط على العلماء، والقدح فيهم، ونسبتهم إلى قلة الدين مع إجماع أهل العلم على فضلهم، خصوصا أشهب، ما لا أستبيح ذكره، ووَرَعُ مالك ودينُه ينافي ما اشتمل عليه كتاب السر وهو جزء لطيف نحو ثلاثين ورقة انتهى»[13].

ومما يدخل في هذا المزلق، ذكر أستاذنا الدكتور عبداللطيف الجيلاني في كتابه عن ابن رُشيد أن الأستاذ محمد بن إبراهيم الكتاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ نسب لابن رشيد: «كتاب بغية النقاد النقلة فيما أخلّ به كتاب البيان وأغفله، أو ألمَّ به فما تمّمه ولا كمّله»، وتبعه بعض المعاصرين، واشتهر الكتاب في مصادر كثيرة بنسبته إلى أبي عبد الله محمد ابن أبي بكر بن خلف بن فرج الأنصاري المراكشي (ت642هـ)، والذي خلص إليه بحث أستاذنا هو أن الكتاب من تأليف الحافظ أبي عبدالله ابن أبي يحيى ابن المواق (ت642هـ)، وسماه: «المآخذ الحفال السامية عن مآخذ الإغفال في شرح ما تضمنه كتاب بيان الوهم والإيهام من الإخلال والإغفال، وما انضاف إليه من تتميم وإكمال»، وقد توفي ابن المواق قبل إتمام كتابه وتبيضه، فتولى الحافظ ابن رشيد تكميل تخريجه مع زيادة تتمات،

والاحتفاظ بما كتبه ابن المواق كما هو، والراجح أنه هو من سماه بعد ذلك بغية النقاد.

وعلى هذا فإن مَن نسب الكتاب لابن المواق فباعتبار ابتدائه إياه، ومَن نسبه لابن رشيد فباعتبار تتميمه وتخريجه له، والذي أراه ـ لو قدر أن الكتاب ظهر كاملا ـ هو أن ينص في عنوان الكتاب إلى كل هذا، فيثبت العنوان هكذا:

**كتاب بغية النقاد النقلة**
**فيما أخل به كتاب البيان وأغفله،**
**أو ألمَّ به فما تممّه ولا كمّله**
**وضع أصله:**
**الحافظ أبو عبد الله محمد**
**ابن المواق(ت642هـ)**
**وأتمه وخرجه:**
**الحافظ أبو عبد الله محمد ابن رشيد السبتي**
**(ت720هـ).**

وهذا ينطبق على كتاب الدلائل على معاني الحديث بالشاهد والمثَل، المطبوع طبعتين، منها طبعة مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث، بتحقيق الدكتور محمد حامد الحاج خلف، وقد نسب الكتاب في الطبعتين معا لأبي محمد القاسم بن ثابت السرقسطي (ت302هـ)، مع العلم أن القاسم بدأ تأليف الكتاب ومات قبل إكماله، فأتمه أبوه ثابت، فكان جديرا أن يثبت هذا على ظهر الغلاف ما يبيّن هذا.

ويقال هذا لمن أراد تحقيق كتاب «الدر المنظم في مولد النبي المعظم، وشرف وكرم»، الذي وضع أصله أبو العباس العزفي، وأتمّه ابنه أبو القاسم العزفي، وهكذا.

ومن أمثلة الاغترار بما يوجد على طرة العنوان في النسخة الخطية ما كُتب على غلاف نسخة خطية لكتاب «إرشاد المنتسب إلى فهم معونة المكتسب»، لأبي سالم العياشي (ت1090هـ)، فقد أثبت ناسخ ما، ويبدو أنه ليس هو ناسخ المتن، عنوان المخطوط هكذا: «شرح نظم بيوع ابن جماعة»، لمؤلفها الشيخ ميارة رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فالعنوان واسم المؤلف كلاهما خطأ محض، وبقراءة الورقة الأولى نقف على العنوان الصحيح؛ إذ جاء فيها بخط مميز، وهذه عادة كثير من النساخ، إلا أن الاسم الحقيقي للمؤلف لا يحمله هذا الوجه، وبالاطلاع على قيد ختامها يتبين أنه أبو سالم العياشي، وقد أحسن المفهرس بأن أثبت الصحيح وتجاوز ما يحكيه غلاف العنوان، والمخطوطة التي نعني بهذا الكلام محفوظة في مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود بالدار البيضاء، تحت رقم 443، وهذه صور مقتطفة منها توضح ما قلناه:

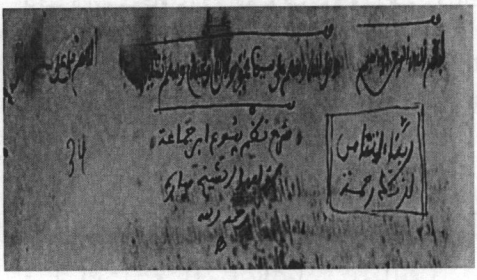

صورة طرة العنوان الخطإ وفيها نسبة الكتاب إلى غير مؤلفه

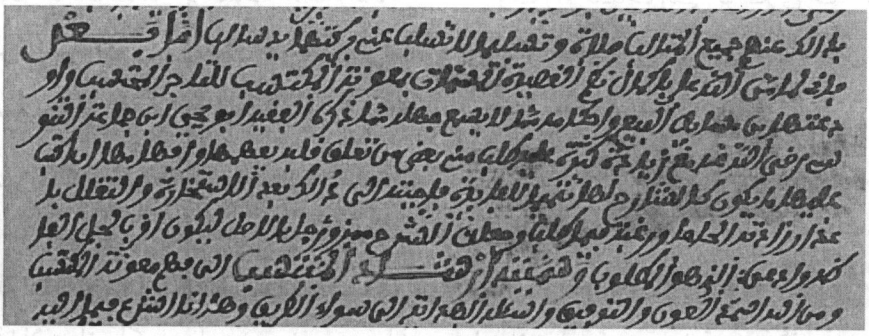

صورة من الوجه الأول من الورقة الأولى تظهر عليه الصيغة الصحيحة للعنوان

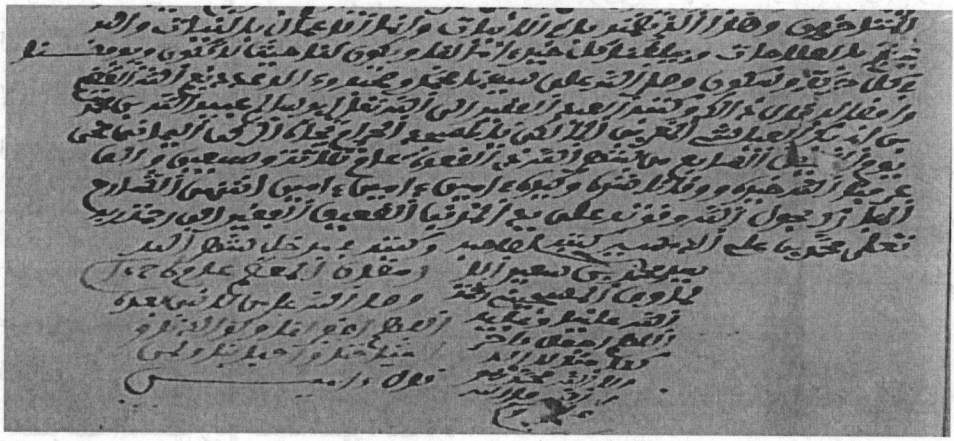

آخر النسخة الخطية وقيد ختامها، وفيها ذكر للاسم الصحيح للمؤلف، وتاريخ تأليفه ومكانه واسم الناسخ واسم الذي انتسخ له وتاريخ النسخ:

[قال ذلك وكتبه العبد الفقير إلى الله تعالى أبو سالم عبيد الله (كذا) بن محمد بن أبي بكر العياشي المالكي، بالمسجد الحرام تجاه الركن اليماني، ضحى يوم الاثنين السابع من شهر الله ذي القعدة، عام ثلاثة وسبعين وألف، عرّفنا الله خيره، ووقانا شره وكيده، آمين آمين آمين، انتهى الشرح المبارك بحول الله وقوته على يد المذنب الضعيف الفقير إلى رحمة ربه تعالى: محمد بن علي الدمسيري، كتبه لصاحبه سيدي محمد بن سعيد الألماوي المسجيني، رحمة الله علينا وعليه. اللهم اجعل آخر كلامنا لا إله إلا الله محمد رسول الله ﷺ، وكتبه في مدخل شهر الله رمضان المعظم، عام 1086، وصل الله على من لا نبي بعده، اللهم اغفر لنا ولوالدنا وأشياخنا وأحبابنا ولمن قال آمين]

ولكل ما ذكرناه من الأسباب أمثلة ونماذج لا نطوّل بسردها.

## خامسا: مزالق في قراءة المخطوط ونسخه:

قراءة المخطوط ونسخه من أصعب المراحل التي تمر منها عملية التحقيق؛ لأنها مرحلة الفهم والنقل لكلام المؤلف كما هو، وهذا لا يتأتى لكل واحد، وخصوصا في عصرنا هذا الذي يعج بطائفة من المنفرين من التراث، والذي تنعت فيه ذخائره بالكتب الصفراء التي يجب التخلص منها، أو على الأقل بالتقليل من قيمتها، ليس فقط من أعداء التراث، بل من المستفيدين من هذا التراث بشكل مباشر أو غير مباشر.

وإن مزلق عدم قراءة المخطوط بشكل صحيح ونسخه بطريقة غير سليمة من أكثر المزالق التي يقع فيه كثير من المحققين، وخصوصا المشهورين منهم شهرة كثرة لا شهرة خبرة، ذلك أنهم لا يقرأون المخطوط الذي يخرج باسمهم ولا ينسخونه، وإنما يستعلمون لهذا الغرض طلبة وباحثين في أحسن الأحوال، أو راقنات مسترزقات، فيكون الهم حينها الانتهاء من نسخ الورقات وحيازة الجنيهات والدريهمات، فتصبح النصوص بمثل هذا النسخ أعجمية لا عربية، وتتبادل الحروف المتشابهة في الرسم المواقع، فيكتب الكاف طاء، والسين شين، والعكس، والصاد ضادا، والراء زايا، والعكس فيهما أيضا، وهكذا.

ومن الأسباب التي توقع في هذا المزلق صعوبة الخط ودقته في حال كون النص المراد تحقيقه نسخة فريدة أو مسوّدة.

وإليك أمثلة تريك جناية عدد من الذين وضعوا أسماءهم على أغلفة الكتب بعدما شوهوها تشويها، وحرفوها تحريفا، وأُصدرها بنماذج للمشهورين شهرة كثرة، وبعدها نماذج للمبتدئين أو المقلين، وأما ما يخص المشهورين شهرة خبرة، فخبرتهم وقلة أخطائهم تشفع لهم، وكما قيل: كفى المرء نبلا أن تعد معايبه[14].

فمن المشهورين شهرة كثرة؛ الذين خرجت بأسمائهم كثير من كتب التراث في سنوات معدودة: أبو الفضل الدمياطي أحمد بن علي، فمن الكتب المنشورة باسمه:

- مناهج التحصيل ونتائج لطائف التأويل في شرح المدونة وحل مشكلاتها، صدر عن دار ابن حزم في عشرة أجزاء، الطبعة الأولى 1428هـ/ 2007م.

قال الدكتور مولاي الحسين ألحيان رَحِمَهُ ٱللَّهُ وأسكنه فسيح جناته: والكتاب مع كثير من الجوانب المشرقة فيه، يحتاج إلى إخراج علمي يليق بموضوعه، وبعبقرية مؤلفه. وما شكا منه المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ من سوء النسخ والتداول الحاصل لكتاب التنبيهات للقاضي عياض لما دخل إلى المغرب في عصره، وقع لكتابه هذا. وأسأل الله أن يبارك

في الوقت والجهد لإخراجه إخراجا علميا مفيدا[15].

- شرح الرسالة للقاضي عبد الوهاب البغدادي، قطعة منه، صدر عن دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: 1428هـ/ 2007م.
- كتاب النُّكت والفروق لمسائل المدونة والمختلطة، لعبد الحق بن هارون الصقلي (ت466هـ)، صدر الكتاب عن مركز التراث الثقافي المغربي ودار ابن حزم ببيروت عام 1430هـ الموافق لـ 2009م، في مجلدين. قال الدكتور نايف بن جمعان الجريدان ـ في مقال عرف فيه بالكتاب على الشابكة: وهي عناية لا ترقى إلى مستوى الكتاب.
- كتاب مختصر الفروق، للعلامة شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي القاسم التونسي (ت715هـ)، صدر عن دار ابن حزم ومركز التراث الثقافي المغربي، الطبعة الأولى 2009م.
- منظوم الدرر في شرح كتاب المختصر لأبي بكر ابن الفخار الجذامي الأركشي ت723هـ، قال الدكتور طارق طاطمي: وقد طبع سنة 1432هـ/ 2011م في دار ابن حزم ببيروت ومركز التراث الثقافي بالدار البيضاء، بعناية أبي الفضل الدمياطي، وهي عناية مشكورة، لكن شابتها تصحيفات وتحريفات عديدة لا ترقى إلى مستوى التحقيق الأمثل للكتاب. ثم طبع بمركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث بالرابطة المحمدية للعلماء بالرباط سنة 1433هـ/ 2012م، دراسة وتحقيق: طارق طاطمي ورشيد قباظ، وقد اعتمد المحققان جميع النسخ الخطية المتوفرة، واجتهدا في ضبط النص وخدمته والتعليق عليه، وقدّماه بدراسة ضافية عن المؤلف والكتاب[16].
- الأجوبة الناصرية في بعض مسائل البادية، لأبي عبد الله محمد بن محمد بن أحمد بن ناصر الدين الدرعي (ت1085هـ)، صدر عن دار ابن حزم، الطبعة الأولى سنة 1433هـ/ 2012م.

ونشر أبو الفضل كتبا أخرى، وإنما اقتصرت على هذه لتعلقها بالتراث المغربي خاصة، والمالكي عموما.

والآن نستعرض نماذج الأخطاء التي وقعت في (تحقيقات الدمياطي أو «اعتناءاته») المذكورة، والتي كان سببها هذا المزلق:

فمما وقع من ذلك في تحقيقه لكتاب مختصر الفروق، في مقدمة المؤلف: حمدا لله فالق الإصباح، وفارق أهل الغي من أهل الصلاح، ....، جلَّ وعَظُم عن مشابهة **الأزواج**، ومشاكلة الأشباح.

[فإثباته (الأزواج) خطأ بيّن قبيح لا يجوز لمبتدئ في التحقيق ارتكابه، والصواب: الأرواح].

.... وما خرج عن هذا النمط إلا كون القياس، وخبر الواحد، وصفات المجتهدين.

[فواضح أن العبارة ناقصة لا معنى لها، والصواب: وما خرج عن هذا النمط إلا كون القياس **حجة**... إلخ]

.... وتتضح مناهج الفتاوى وتكشف، فيها تنافس العلماء، وتفاضل **القضاة** ...

[الصواب: تفاضل الفضلاء، ومن ينظر في اللوحة الأولى للنسخة المعتمدة في التحقيق والتي قبل هذا الكلام بصفحة يقرأ الكلمة بجلاء]/ (ص11)

..... وجعلت مبادئ المباحث في القواعد بذكر والسؤال عنها.

[الصواب: ... بذكر الفروق والسؤال عنها]

.... وسميته أنوار البروق في **أنواع** الفروق، وإن سببها الأنوار و**الأنواع**.

[إثباته (**أنواع**) و(**الأنواع**) الصواب فيهما: (أنواء) و(الأنواء)، وأما إثباته (وإن سببها) فلا معنى له، والظاهر عندي أنها: وإن شئت] (ص12).

ونتقل إلى عمل آخر وهو منظوم الدرر:

قال الشيخ الفقيه الأستاذ العالم الزاهد ... في تحشيته على كتاب مختصر الطليطلي.

[الصواب: ..... في تمشيته، وهذا ظاهر من النسخ التي أثبت نماذج منها[17].

...مراد الطليطلي بقوله: الوضوء المفروض: أن يبين الوضوء الشرعي، منه مفروض، ومنه مسنون.

[الصواب: أن يبين أن الوضوء الشرعي...إلخ؛ وهذا ثابت في النسخة التي رمز له بـ (ب)][18].

... وفرائض الوضوء عشرة؛ ستة باتفاق وأربع باختلاف ... فالستة بالاتفاق .... والأربع باختلاف.

[الصواب: **ست** باتفاق وأربع باختلاف، فالست ....، والأربع .... وهذا واضح][19].

... المتكلم في الصلاة على قسمين: قسم تصح معه الصلاة، وقسم تبطل به الصلاة[20].

[ الصواب: التكلم في ....][21].

ومن أخطائه في إخراج كتاب مناهج التحصيل للركراكي:

.... وبعد: فقد سألني بعض الطلبة المنتمون إلينا، المتعلقين بأذيالنا... [22].

[الصواب: فقد سألني بعض الطلبة المنتمين إلينا والمتعلقين بأذيالنا][23].

... فصادف لسانه قلبا قريحا بإتلام حصن الإسلام بموت فقهاء الأمة[24]..

[الصواب: فصادف لسانه قلبا قريحا بإثلام حصن الأسلام.....قلت: في الأثر: كان ابن مسعود يقول: «إن عمر بن الخطاب كان حصنا حصينا للإسلام، يدخل في الإسلام فلا يخرج

منه، فلما مات عمر فثُلِم من الحصن ثُلْمَةٌ فهو يخرج منه ولا يدخل فيه»[25]. الثُّلْمَة والثَّلْمَة: الْفَتْح فِي الشَّيْء [26].

....فتعجب من ضلالة المسكين بعول على النقل من الروايات، ولم يميز منها بين الضعيف والمتين، ولا يفرق بين الغيث والسمين[27].

[الصواب: فتعجب من ضلالة المسكين **يعول** على النقل من للروايات،...، ولا يفرق بين **الغث** والسمين].

...فلو كان المستعمل فيه طاهر، وأن الناس يتحفظون فيه من البول والنجاسة، لكان العرق الذي يقطر [فيه] (4) طاهرًا.

... وإلى هذا ذهب أبو عمران الفارسي[28].

[الصواب: لو كان المستعمل فيه طاهرا... وإلى هذا ذهب أبو عمران الفاسي]

فهذه نماذج قليلة جدا لما في الكتب التي طبعت باعتناء أبي الفضل الدمياطي، وقد يقول قائل: إن الخطأ يقع فيه كل واحد، أقول: نعم، ولكن أعماله كثيرة الطوام والأوهام، وقد تعمدت التمثيل من بداية الكتب، وإذا أردتَ التحقق فحاول مقابلة أي موضع، وبهذا يتبين لك زيف ما قاله مقدم كتاب مناهج التحصيل وبطلانه، من أن المحقق ضبط النص ضبطا دقيقا ينم عن خبرته في مجال التحقيق. فلا تغتر أيها القارئ بمثل هذا الكلام، فتنفق مالك في شراء كتب تم إفساد معناها، ولم يسلم من الفساد مبناها، ومن ثم لا مناص من إعادة تحقيقها وفق المنهج الأمثل.

ومع مشهور آخر بالكثرة، ظهر في علم التحقيق فجأة، وتمخضت أعماله عن كم هائل من المنشورات، أتى خلالها على أُمّات الفقه المالكي وذخائره، التي ترك الفطاحل إخراجها تهيّبا لا عجزا، فأخرجها هو غير مكترث بما اعتورها من أسقام، أقصد الدكتور محمد عبد الكريم نجيبويه، الذي أخرج الكتب الآتية، واضعا عليها اسمه، باعتباره محققها ودارسها:

1. التوضيح في شرح المختصر الفرعي لابن الحاجب، للشيخ خليل المصري (ت776هـ)، في تسعة أجزاء، الطبعة الأولى1429هـ/ 2008م.
2. شفاء الغليل في حل مقفل خليل، لابن غازي العثماني (ت919 هـ)ـ في مجلدين، الطبعة الأولى1429هـ/ 2008م.
3. الشامل في فقه الإمام مالك، لبهرام الدميري (ت 805هـ)، في مجلدين، الطبعة الأولى 1429هـ/ 2008م.
4. التبصرة، لأبي الحسن بن علي اللخمي، في أربعة عشر مجلدا، الطبعة الأولى 1432هـ-2011م،
5. المختصر الكبير، لابن عبد الحكم المصري المالكي (ت214هـ)، في عشرة أجزاء، الطبعة الأولى 1432هـ/ 2011م.
6. كتاب التنبيهات المستنبطة على الكتب المدونة والمختلطة، للقاضي عياض

اليحصبي (ت544هـ)، في خمسة أجزاء، الطبعة الأولى سنة 2012م[29].

7. كتاب الزاهي في أصول السنة، لأبي إسحاق ابن شعبان المعروف بابن القرطي (ت355هـ)، الطبعة الأولى سنة 1433هـ-2012م[30].

8. المفيد للحكام فيما يعرض لهم من نوازل الأحكام، لأبي الوليد هشام بن عبد الله الغرناطي (ت606هـ)، في مجلدين، الطبعة الأولى 1433هـ، 2012م[31].

9. الجامع لمسائل المدونة والمختلطة، لابن يونس الصقلي(ت451هـ)، في ثلاثة أجزاء، الطبعة الأولى 1433هـ/ 2012م.

10. اختصار المدونة والمختلطة، لابن أبي زيد القيرواني(ت386هـ)، في أربعة أجزاء، الطبعة 1434هـ/ 2013م.

لن أطيل الكلام بعرض نماذج من الأخطاء التي وقعت في هذه المنشورات، والناتجة عن سوء قراءة المخطوط ونسخه، وأكتفي هنا بطرح سؤال يتبادر إلى كل ذي لب: هل يستطيع إنسان واحد مهما بلغ حرصه، ومهما استثمر من وقته في العمل على هذه الكتب الأمات، والتي منها موسوعات كبيرة، أن يخرجها محققة كما أرادها مؤلفوها في وقت وجيز؟ لا شك أن الجواب سيكون بالنفي، ولا أرى مَن أخرجها باسمه سيجيب بغير ذلك.

وإذا كان الجواب عن هذا السؤال بالنفي القاطع، فإن سؤالا آخر يفرض نفسه، وهو: ما هوية الأشخاص الذي اشتركوا أو تعاونوا أو ساعدوا أو استخدموا في إخراج هذه الكتب؟ وما مدى عنايتهم بالتراث ومعرفتهم به وبخصائصه، وبمناهج دراسته وتحقيقه، وما صفاتهم العلمية وقدراتهم البحثية؟

سيظل الجواب عن هذه الأسئلة مجهولا بالنسبة لمن لا يعرف طرق اشتغال أمثال هؤلاء المحققين؛ إنهم يؤسسون مكاتب للتحقيق، ويستعملون فيها راقنات وناسخات، وطلبة وباحثين وغيرهم، سواء في بلد معين، أو في بلدان متفرقة، ومنهم من يستبيح أعمال الباحثين ورسائلهم العلمية، فيقومون بتصويرها، وسرقتها من حرزها، وقد يهددون أصحابها بذلك، ولا يجدون حرجا في فعل ذلك، بعد محاولة مساومتهم بالمال، وبعد السطو على أعمال الناس وقبله يلجؤون إلى البحث عن نسخ مخطوطة للكتاب، وبالفعل يحصلون عليها بفعل ما يتوفر لهم من معارف وأموال، وقد ظفروا بهذه الوسائل بكثير من نوادر تراثنا المخطوط، الذي يعيا الطالب المجاور لها في الحصول عليها، ولا يستطيع الوصول إليها.

وحتى لا يظن البعض أن هذا الكلام إنما هو افتراء على هؤلاء وتبخيس لأعمالهم، أورد ما يشهد لي من أقوالهم.

قال الدكتور أحمد بن عبد الكريم نجيبويه في مقدمة (تحقيقه) لكتاب التبصرة، تحت عنوان **نظرة على المحاولات السابقة لتحقيق**

**تبصرة اللخمي ونشرها:** «اختار عدد من طلاب الدراسات العليا – بمراحلها المختلفة – أجزاء من كتاب التبصرة لتحقيقها، فَحُقِّق أكثرُه في جامعة أم القرى بمكة المكرمة على أيدي عدد من الطلاب، وحُققت أجزاء منه في كلية الشريعة بجامعة القرويين بفاس وأيت ملول، وكان جهد الطلاب في هاتين الجامعتين مشكورا يستحق التقدير بالجملة، وإن كان بعضُه دون بعض في مستوى الضبط والتحقيق...

ومع تعدد الطلاب واختلاف مشاربهم ومراجعهم، واختلاف النسخ الخطية التي حصل عليها كل واحد منهم واعتمدها في تحقيقه، فضلا عن تباين اصطلاحاتهم ومناهجهم في البحث؛ فقد خرج عملهم على هيئة تستحيل طباعته عليها، وتوجب عليهم أن يوحدوا أعمالهم ومناهجهم قبل التفكير – فضلا عن الشروع في طباعته – لذلك لم نر السبق الذي أحرزه هؤلاء الطلاب ما يُعكّر علينا أو يعيق إقدامنا على تحقيق الكتاب من جديد تمهيدا لطباعته ونشره.

وقد وجدنا – غير هؤلاء من تقدم ذكرهم – منافسا يمشي على عرج – فقد جزِّئ الكتابُ بين نحو عشرة من طلاب جامعة الحسن الثاني في المحمدية بالمغرب الأقصى – لتحقيقه، فأتموا المهمة في عجالة من أمرهم، وأخرجوا الكتاب على ما زعموا تحقيقا وهو إلى المسخ أقرب منه إلى النسخ فضلا عن التحقيق، هذا ما تأكد لي في جزء واحد من أجزاء الكتاب أتاني به آت فاطلعت عليه، ولم يُتح لي الاطلاع على سواه، ولا حرصت عليه بعد أن رأيت في ذلك الجزء ما رأيته.

وبلغني فيما بعد أن إحدى الجهات العلمية العامة في المملكة المغربية الشريفة تعتزم شراء الكتاب من طلاب المحمدية ونشره، بعد تكليفهم – أو تكليف بعضهم أو غيرهم – بإجراء بعض التعديلات عليه، فثارت في نفسي الغيرة على العلم وأهله، وسعيت إلى مَن يمثّل أولئك الطلاب بعَرض مال مجُزٍ – في نظري – مقابل التنازل عن حق السّبق في إخراج الكتاب، وتزويدي بما بذلوه مشفوعا بما اعتمدوه من مخطوطاته لأعيد العمل فيه ولكني لم أوفق في مسعاي، ولم أبلغ المراد نظرا لتلقيهم – عرضا ماليا يبلغ ضعف ما عرضت عليهم.

عندئذ شمرت عن ساعد الجد وعزمت في الشروع في تحقيق الكتاب من البداية، واستنفرت الأصدقاء والأعوان للنصرة والمساعدة، فلقيت منهم أكثر مما توقعت من التشجيع والمساندة، وطفقت أجوب مكتبات العالم في جمع أصوله ونسخه، حتى اجتمع لي بين يدي ما يغلب على ظني استحالة الوصول إلى غيره، أو الحصول على مزيد عليه».

هنا انتهى كلام (المحقق)، ولي عليه ملاحظات وردود بحقائق لا تخمينات:

أولا: قد علِم وأقر أن جهات أخرى اشتغلت على هذا النص وحققته، فلماذا اختار الاشتغال عليه بعد ذلك؟ أليس من الواجب العلمي أن يتجه إلى نص آخر ولا يكرر المحاولة، وبخاصة أن ما في الأعمال التي سبقته من نواقص يمكن تجاوزها، باعتماد تصويبات المناقشين، وبتوجيه العمل قبل طبعه إلى التحكيم.

ثانيا: قوله عن المحاولتين الأوليين اللتين سبقتاه بعدما أشاد بهما، فيه غمط لحقوق الآخرين، وتسويغ لتبخيس أعمالهم، وفيه أيضا إقرار بأن السبق الذي يهم (المحقق) هو السبق إلى إخراج الكتاب وطباعته لا إلى خدمته الخدمة اللائقة به وبصاحبه، وتبين ذلك باللفظ الصريح عند حديثه عن الطرف الذي تصوّره منافسا له، حيث قال: «وسعيت إلى مَن يمثّل أولئك الطلاب بعَرض مال مجُزٍ – في نظري – مقابل التنازل عن حق السّبق في إخراج الكتاب».

ثالثا: وصفه لعمل طلاب جامعة الحسن الثاني بالمحمدية بالمسخ وبأنه أنجر على عجل كله باطل باطل باطل، فقد بذلوا فيه جهدا كبيرا، وقاموا بنسخ المتن نسخا علميا، وبمقابلته بعد اختيار أحسن النسخ أصلا، ووجهوا أعمالهم إلى هذه النواحي دون غيرها، وبعد مناقشة الرسائل كانت نيَّتهم أن يعيدوا تصحيح النص وتوثيق نقوله وإعادة مقابلته، وقد شرعوا مباشرة بعد المناقشة في ذلك، ونحن لا ننكر أن (المحقق) اطلع على جزء من العمل، لكن الذي نؤكده أنه اطلع على جزء ضعيف منها - وإنما يأكل الذئب من الغنم القاصية - ولا يمكنه، والحالة هاته، أن يسقط حكمه هذا على بقية الأجزاء، فكما قال هو فإن مستويات الطلاب تختلف من طالب إلى آخر.

ولك أن تعجب عندما تجد (المحقق) نفسه يجوّز لنفسه العجلة في نشره لموسوعة أخرى هي كتاب التوضيح للشيخ خليل، ويصرح بما يدل على أنه أخرجه غير منقح ولا مصحح كما يجب[32].

رابعا: قوله إنه لم يحرص على الاطلاع على الأجزاء الأخرى، نقول له: كلا، بل حرصت أشد الحرص على ذلك، وساومت وخططت، لكنك لم تفلح.

خامسا: الجهة العلمية التي تحدث عنها (المحقق) هي الرابطة المحمدية للعلماء، وقوله: إنها عزمت على شراء الكتاب من طلاب جامعة الحسن الثاني بالمحمدية ونشره، بهتانٌ عظيم، فإن المؤسسة لا تشتري الأعمال شراء كما يفعل هو، ولا يهمها السبق إلى إخراج الكتاب، وإنما يهمها أن يكون العمل رسينا محكما، ذا قيمة علمية، ولو أرادت السبق لَنشرته قبل أن يعلم هو بوجوده محققا؛ إذ إنه لم يبلغه ذلك إلا بعد أن اتفقت الرابطة والمشرفين على العمل بالرابطة المحمدية على طباعته بعدما رسموا خطة محكمة

لتصحيحه وتقويمه، وأتى هذا (المحقق) يساوم الرابطة المحمدية من أجل المشاركة في العمل، وهو الأمر الذي رُفض ابتداء للعلم المسبق بطريقة عمله وبأهدافه، ولم يتوجه إلى مساومة الطلبة على العمل إلا بعد أن أقفلت الرابطة الباب في وجهه، فأخذ على نفسه أن يطعنها من الخلف، لكن وجد طلاب المحمدية سدا منيعا أمام إغراءاته المالية المجزية كما وصفها، ففكر في انتهاج وسائل أخرى من أجل السبق السوقي لا العلمي في إخراج الكتاب. وهذا ينطبق على إخراجه لكتاب التوضيح، وكتاب التبصرة وغيرهما.

سادسا: قوله بعد ذلك: إنه شمر عن ساعد الجد وشرع في تحقيق الكتاب، واستنفر لذلك الأصدقاء والأعوان، وأنه طاف البلاد لجمع المخطوطات، يطعن في عمله ككل، فإنه لم يبين لنا من هؤلاء الأعوان، وفي الأقل لم يبين ما نوع الخدمة التي قدموها له، وإنني على يقين أنهم من طينة من سميناهم قبلُ بالمشتغلين في مكاتب التحقيق من نساخ وراقنات مسترزقين، وإلا فكيف يستطيع فرد واحد إخراج كتاب في 14 مجلدا في أقل من ثلاث سنوات، فهذا عمل يتطلب فريقا علميا متكاملا، ووقتا طويلا، فكيف إذا أضيف إلى هذا الكتاب عشرات المجلدات التي أخرجها هذا (المحقق) باسمه؟

وعلى ظهر الأعوان العاملين المسترزقين والإخوان المجهولين ـ الذين لم يتلفظ بهم وإنما نفضهم بعدما استفاد منهم ـ استعان هذا (المحقق) الذي لا يشق له غبار، في إخراجه لكتاب التنبيهات للقاضي عياض، والذي أخبر (المحقق) بأنه اتصل بمن حققه من قبل، وهما الأستاذان الجليلان الدكتور محمد الوثيق والدكتور عبدالنعيم حميتي، يعرض عليهما نشره، فأخبراه أنهما تعاقدا مع جهة أخرى لنشره، لكن العجلة والسبق السوقي أنفدتا صبره فلم يهدأ له بال إلا بنشر الكتاب، بعد أن طاف البلاد في جمع النسخ الخطية، ونسخها ومقابلتها... إلخ، فتم له إخراج الكتاب في ظرف سنتين على الأكثر[33].

وهناك أسماء أخرى من المحققين تندرج تحت هذا الصنف المشهور شهرة كثرة، لا يتسع المقام لذكرها.

ننتقل بعد هذا إلى الصنف الآخر من المحققين، وهم المقلين أو المبتدئين أمثالي، ممن وقع في أخطاء بسبب مزالق قراءة المخطوط أو نسخه، وربما بسبب الجهل به أصلا.

اشتريت كتابا بعنوان ثلاثة فهارس مغربية، جمع بين دفتيه فهرسة العلامة عبد القادر الكوهن (ت1245هـ)[34]، والمورد الهني بأخبار الإمام مولاي عبد السلام الشريف القادري الحسني للعلامة محمد بن أحمد بن محمد بن عبد القادر الفاسي، وفهرسة العلامة القاضي أحمد بن محمد بن عبد السلام بناني (ت1327هـ)، واختار معدُّ هذه الفهارس

للطبع بدل لفظة «تحقيق» عبارة «ضبط وتصحيح وتعليق»، والحق أن شيئا من هذه الألفاظ لا يوجد في هذا العمل؛ فلا ضبط ولا تصحيح ولا تعليق يليق، وإليك أمثلة من المزالق والأخطاء التي شابت هذا العمل:

- (ص7-8): كان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عالما **يقتدى** بأنواره، وروضا يخشى من أزهاره، فتاقا لأبكار العلوم، دراكا لغوامض الفهوم، مرجوعا إليه في حل المشكلات، **مقصودا** إليه في دفع الشبهات، .... **لا سيما من مجالسه**، ولا **ينعم** به بدلا من وانسه، مع ما تحقق به من محبة وتعظيم أهل البيت النبوي، **وحفظا للنجاج** للمؤمنين، .... وحسن الظن **بالمتنسبين**.

- [الصواب في الكلمات البارزة والمسطر تحتها: يهتدى/ يجتنى/ مقصورا/ لا يسأم من جالسه/ يبغي/ خفض الجناح/ بالمنتسبين].

- (ص12): كان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ممن **انشقت** مشاركته في العلوم، وشاعت براعته في تقرير **المنظوم** والمفهوم، مع الحفظ العظيم، والذوق السليم، والفتح **الفخيم**...

- [الصواب: اتسعت/ المنطوق/ العميم].

- (ص13): **سندا** يفري أديم المشكلات بماضي الفهوم. [الصواب: مهندا].

- (ص16): معولا عليه فيما يرجع لحال **الرسول** أي تعويل...، وإذلال عويصات المسائل حتى **يستوفي** فهمها الذكي والغبي. [الصواب: الرسوم/ يستوي في].

- (ص82): رجاء **الإصابة** بالبدريين من الصحابة، ... والدرة الخطيرة **في فهم** السيرة، ... **ووسبة** السؤال بما له صلى الله عليه وسلم من الآل.

هذه أسماء بعض أنظام أبي محمد عبدالسلام القادري، والصواب: [الإجابة / مهِمّ/ وسيلة].

هذا غيض من فيض من الأخطاء التي وقعت في هذا العمل، الذي لم يقدم له صاحبه ولو بسطر واحد فضلا عن دراسةٍ تليق به، كما لم يضع له فهارس تقرب للقارئ والمطلع مواده، وبخاصة أنه متعلق بالتراجم والأعلام والكتب المرويات. وعلى شاكلة محقق ثلاثة فهارس نجد محققا آخر تصدى لتحقيق رحلة ابن الطيب الشرقي الفاسي(35)، فوقع في أخطاء لا تعد ولا تحصى في قراءة النص ونسخه، وأسقط مواضع من الكتاب تصل إلى فقرات بل صفحات، وقد أخرجت نماذج وأمثلة لذلك من هذا العمل، وتركت ذكرها اختصارا، وبخاصة أن الأستاذة حسناء بوتوادي تُعد بحثا نقديا للطبعة.

هذا، وليس عيبا أن يقع المحقق المبتدئ في بعض الأخطاء، ولكن أن تكون هذه الأخطاء طاغية على عمله بهذه الصفة وبهذه الكثرة فغير مقبول.

## سادسا: مزالق في المقابلة:

مما يدل على أن المقابلة من أهم الأمور التي يجب العناية بها، أن علماءنا رَحِمَهُمُ اللَّهُ حثوا عليها وشددوا في أمرها، وأن العمل العلمي لا يستقيم ولا يعتبر بدونها، فمما جاء من أقوالهم في هذا الصدد: روي عن الأوزاعي ويحيى بن أبي كثير أنهما قالا: «مَثَلُ الذي يكْتب وَلَا يُعَارض ـ أي لا يقابل ـ مثل الذي يدْخل الْخَلَاء وَلَا يستنجى بالماء»[36]. وهذا معنى قولهم: إذا لم تقابل فارم به في المزابل.

إذا فالمحقق الذي لا يهتم بمقابلة المتن الذي يحققه على النسخ المعتمدة أصلا أولا وعلى باقي النسخ ثانيا، سيقع ولا شك في مزالق وأخطاء كان بإمكانه تجاوزها لو أعطى للمقابلة حقها.

فإن المقابلة تُعين على إخراج النص إخراجا صحيحا، خاليا من الأخطاء، سالما من العيوب، فبإجرائها تقرأ الكلمات الصعبة، وتفك الرموز المستعصية، ويُستدرك السقط وما انطمس في النسخة أو النسخ الأخرى، وبها يعالج المحقق ما ارتكبه من أخطاء أثناء النسخ، وبالمقابلة يطمئن إلى كونه وُفق في اختيار النسخة التي تصلح أصلا للتحقيق، وبالمقابلة يُسَدُّ باب النقد، وبالمقابلة يكون المحقق قد خطا خطوة كبيرة لإخراج النص كما أراده مؤلفه، إلى غير ذلك من الفوائد التي تُحَصِّلها مقابلة النص، وكلما تكررت المقابلة كلما ازداد الاطمئنان إلى سلامة النص المحقق.

وقد أوقع ترك المقابلة كثيرا من المحققين ـ وخصوصا المعاصرين ـ في مزالق خطيرة، فأُخرجت متون مخطوطة مشوهةً، سواء بالتحريف أو التصحيف أو السقط والنقص...إلخ.

وأما الأسباب الموقعة في هذا المزلق فمنها:

- الاستعجال في إخراج النص.
- الاعتماد على النفس في المقابلة أو اختيار شخص لا يعرف أهمية الأمر.
- عدم اختيار الوقت المناسب للمقابلة.
- اعتماد صور رديئة لأصول النص المراد تحقيقه.
- عدم استشعار المسؤولية، ويحدث هذا عندما يقوم بالمقابلة شخص آخر غير صاحب العمل، كأن تتكلف جهة غير متخصصة بذلك.
- الاغترار بالنسخة الأصل وإهمال ما سواها.

ولتجنب هذه المزالق ينبغي للمحقق أن يسلك الطريق المثلى في مقابلة المتن الذي يحققه، والمتمثلة فيما يلي:

- مقابلة المنسوخ بأصله أكثر من مرة، وعدم الاكتفاء بمقابلة واحدة، ويستحسن أن تكون من بينها مقابلةٌ بعد الانتهاء من

النسخ، وأخرى بعد الانتهاء من خدمة النص.

- اختيار الشخص والوقت المناسبين لإجراء المقابلة.
- التناوب في الامساك بالنسخة الخطية والمنتسخ منها.
- إجراء المقابلة على نسخة ورقية لا على النسخة الإلكترونية.
- استعمال أقلام مختلفة الألوان في إثبات التصحيحات واختلاف النسخ فيما بينها، وتخصيص كل نسخة بلون معين، وزيادة في التحري يفضل تقديم رمز النسخة على الكلام المتعلق بها، استدراكا كان أو تصحيحا أو اختلافا بينها وبين الأصل أو غير ذلك.
- الاكتفاء بمقابلة لوحات معدودة في كل جلسة في حال كون المخطوطة كبيرة.
- استعمال عبارة أو علامة تدل على الموضع الذي بلغته المقابلة مع إردافها برمز النسخة المقابل عليها.

هذا، ويمكن أن يقع المحقق في الأخطاء نفسها التي تنتج عن سوء قراءة النص المخطوط ونسخه، ولذلك فلا أرى حاجة إلى التمثيل لهذا المزلق بأمثلة، اللهم ما كان من باب السقط، فأمثل له بمثال أقدمه من كتاب التوضيح للشيخ خليل بـ (التحقيق) المذكور آنفا:

**قال**: «ثم قال: وهذا إذا باعها لا بشرط الحرية والعتق، فإن باعها على أنها حرة ساعتئذ»[37].

هذا ما جاء في نص التوضيح، وقد سقط منه سطر ونصف السطر من كلام المتن، وهذا نص كلامه بتمامه: ثم قال: وهذا إذا باعها لا بشرط الحرية والعتق، فإن باعها على أنها حرة، **[فقال أصبغ: لا يرد وولاؤها لسيدها ويسوغ له الثمن كما لو أخذ مالا على أن يعتقها، ولو باعها على أن يعتقها المبتاع لا على أنها حرة]** ساعتئذ.

وقد اهتديت إلى هذا السقط من خلال عملي على جزء من كتاب فتح الفتاح لابن رحال المعدني، الذي من عادته نقل النصوص من مصادرها دون التصرف فيها، مع تنصيصه على ذلك، والظاهر أن السقط نتج عن انتقال النظر، للتشابه بين آخر المقطع المثبت وبين آخر السقط (على أنها حرة).

## سابعا: مزالق في التصحيح:

التصحيح مرحلة مهمة تمر منها عملية التحقيق، بل هو المرحلة المؤدية مباشرة إلى إخراج النص في الصورة التي أرادها مؤلف الكتاب أو قريبا منها، وعليه فإنها مرحلة تستدعي كثيرا من الحيطة والحذر، وتكون هذه العملية في العادة مصاحبة للمقابلة، ولكن لا يستوي التصحيح إلا بإتمام المقابلة على النسخ التي يعتمدها المحقق في عمله.

وأذكر مما تقتضيه عملية التصحيح من المحقق ما يلي[38]:

- تدقيق النظر وعدم التسرع في إصلاح الخطإ، واستحضار جميع الاحتمالات الممكنة.
- مراعاة القراءات المختلفة للكلمة الواحدة، ومراعاة لغة أهل كل فنّ على حدة.
- الاحتفاظ بما يوجد في المتن في حال الشك والتعليق عليه في هامش التحقيق.
- يراعى الأصل المختار للتحقيق وخصوصا إذا كان بخط المؤلف.
- الانتباه إلى ما يوجد في نسخ المخطوط من رموز التصحيح.
- ترجيح القراءة الصحيحة على غيرها، وإثباتها في المتن، وعدم الاكتفاء بحكاية الخلاف بين النسخ فقط، ولا تثبت الزيادات التي يجدها في نسخ المقابلة في المتن دون دراسة، كما لا يثبت الخطأ المحض في المتن، والصواب في الهامش، وهذا لا ينبغي إلا في حالات محدودة، كأن يكون الأصل المعتمد في التحقيق بخط المؤلف؛ لأن الغاية من التحقيق هي الوصول إلى نص المؤلف.

هذا، وإن واقع كثير من التحقيقات اليوم لا تراعي هذه المقتضيات، مما جعلها تخرج نصوصا مشوشة بل وربما مشوهة، وهذه أمثلة موضحة، وسأقتصر على نماذج قليلة من تحقيق كتاب مناهج التحصيل للركراكي، وتحقيق كتاب الجامع لابن يونس، والبداية من الكتاب الأول:

- (1/ 39): (وسبب ذلك: أن أبواب الدواعي **مفتوحة** للخائض [ **مفتوحة** وسياط التحسب عن متعاطيها] مطروحة....

تكرار كلمة (مفتوحة) في هذا النص لا يستقيم، والصواب أن تحذف الأولى، مع العلم أن ما بين معقوفين ليس زيادة من نسخة أخرى، وإنما وضع بينهما للإشارة إلى أنه غير موجود في نسخة من نسخ المقابلة، وهي المرموز لها بـ (ب).

- (1/ 40): ولا ذكر هناك لمعاني المدونة، وهم في درسها ـ على زعمهم ـ فإذا خرج آخرهم من الدرس انحل الترتيب **[وانحل]** واختل ذلك التمويه حتى لا يعقل.

- الكلمة الموضوعة بين معقوفين زيادة من (ب) وهي كما يبدو مقحمة.

- (1/ 54): وقال الزبير **[أبي المبارك]**: «كتب إلي أبي بالعراق: عليك بالعلم؛ فإن افتقرت، كان لك مالاً، وإن استغنيت، كان لك جمالاً».

كذا أثبت (المحقق) في متن الكتاب، وأشار في الهامش إلى رواية النسخة (ب): المبارك، قلت: الصواب الزبير بن بكار، وهو المثبت في الإحياء الذي ينقل عنه المصنف، وعنه أخرجه البيهقي في المدخل إلى السنن الكبرى (ص277) رقم (399)، والحاكي للزبير هو عمه مصعب بن الزبير[39].

- (2/ 384-385): «... مثل الترمس، وفيما عدا الزيتون والسمسم مثل حب الفجل، والسلجم، **وبذر الكتان**، وحب القرطم، وهي **ذريعة العصفور**، وأما الترمس: فقد نص عليه ابن القاسم في كتاب محمد أنها من القطاني، وأنها **تزكي**...

... [وإلى أن العلة من ثلاثة أوصاف] (4) ذهب أبو محمد بن أبي زيد، **وإلى أنه** ذات وصفين ذهب **القاضي أبي** محمد عبدالوهاب.

الكلمات البارزة والمسطر تحتها بخط لم تأخذ حقها من التصحيح، فبذر أو بِزر الكتان لم يثبت المحقق فيها على صيغة واحدة، إذ أثبت في موضع قريب من هذا (2/ 387) بزر الكتان بالزاي، وفي الصفحة نفسها بذر بالذال كما في الموضع الأول.

والصحيح في (ذريعة العصفور) هو زريعة العُصْفُر، وفي (تزكي) هو تزكّى بالألف المقصورة، وفي (إلى أنه) هو إلى أنها؛ أي العلة، وفي (ذهب القاضي أبي محمد) هو (القاضي أبو محمد).

وننتقل إلى الكتاب الثاني وهو كتاب الجامع لابن يونس بتحقيق عبد الكريم نجيبويه، ونكتفي منه بنص واحد:

- (3/ 1405-1406): قال أبو إسحاق: وحب القُرْطُم وبزر الكتان اختلف هل في **زيتهما** زكاة أم لا، فمن أوجب الزكاة في ذلك جعل ذلك كالزيتون والجلجلان، لكثرة ما يخرج **منهما** من زيت وينتفع به منهما، ومن لم يوجب ذلك شبهها بزيت اللوز الذي لا زكاة فيه، وإن خرج منه زيت، **قال بعض المتأخرين**: ويلحق **هذا** الأشياء بزر السَّلْجَم إذا عمل بمصر والجوز بخرسان، وقد ذكر أنهم **يقولون** على زيته **الأكل**، وأما الجلجلان فلا تجب الزكاة فيه عندنا بالمغرب على أصل المذهب أن الزكاة إنما تجب فيما كان مقتاتا، وهو في المغرب إنما يراد للعلاج وتقام منه **الأداهن البنفسج** والورد والياسمين وما أشبه ذلك، ويؤيد ذلك ما تقدم لأبي الحسن بن القصار في التين أنه يزكى بالمدينة، ويزكى بالشام؛ لأن هذه الأشياء لم يأت في زكاتها نص عن النبيﷺ، فيجب أن ترد إلى غيرها مما تجب فيه الزكاة إذا وجد فيها الشروط التي تجب بها الزكاة، وأما بزر الكتان، فالصواب أن لا زكاة فيه لأنه لا يراد للأكل ولا في حب القرطم لأنه ليس بعيش، ولأن النصاب في الحبوب خمسة أوسق، وإذا كانت هذه الأوسق لا تخرج من الزيت إلا يسيرا علم أنه ليس من الأموال التي قصد وجوب الزكاة فيها؛ لأن الزكاة مواساة من الأغنياء إلى الفقراء ولا يصح أن يجعل النصاب أكثر من خمسة أوسق، ولو **قحط** السماء عن العيون **قحط زيته** عن المعتاد البين، فصار إلى النصف أو ما أشبه ذلك لم تجب الزكاة في خمسة أوسق منه، والعادة أن يعصر من قفيز زيتون ما يزيد على العشرين **قفيز زيت** ونحو ذلك، وقد **قحط** السماء عنه في بعض السنين فكان يخرج من القفيز زيتون خمسة

أقفزة زيتا ونحوها، وهذا ما يشبه الجوائح، وإن وجد من الزيتون خمسة أوسق مما يخرج قريبا من الخمسة أوسق على المعتاد كانت فيه الزكاة، وهذا بخلاف القرطم، لورود النص بوجوب الزكاة في الزيتون دون الآخر».

لم أقصد التطويل بإيراد هذا النص كاملا، وإنما سقته كاملا لنكتة يأتي الحديث عنها بعد تصحيح ما فيه من أغلاط:

أما الكلمات الأولى فتحتمل قراءتين، فإما أن يقال: زيتها/ منها/ شبهها أو يقال: زيتهما / منهما/ شبههما.

والصواب في: (ويلحق هذا الأشياء): ويلحق **هذه** الأشياء.

وفي: (وقد ذكر أنهم **يقولون** على زيته **الأكل**): وقد ذكر أنهم يعولون على زيته للأكل.

وفي: (**الأداهن البنفسج**): الأدهان كالبنفسج.

وفي: (ولو **قحط** السماء): ولو قحطت السماء.

وفي: (**قحط** زيته): فحط زيته.

وفي: (ما يزيد على العشرين **قفيز زيت** ونحو ذلك، وقد **قحط** السماء): ما يزيد على العشرين قفيزا زيتا ونحو ذلك، وقد قحطت السماء.

وأما النكتة فهي أن المحقق أقحم كلام مصنِّف متأخر في كلام مصنِّف متقدم عنه دون أن ينتبه إلى ذلك، فمن قوله قال بعض المتأخرين إلى نهاية النص هو من كلام أبي الحسن اللخمي المتوفى سنة 478هـ، والمصنف المتقدم عنه هو ابن يونس المتوفى (ت431هـ)، صاحب كتاب الجامع، والكلام المقحم في الجامع موجود في كتاب التبصرة بنصه (3/ 1077-1078)، والأدهى من هذا والأمرّ أنه ليس الموضع الوحيد الذي وقع فيه مثل هذا بل في مواضع كثيرة، وإن شئت فكل نص تجده في الجامع لابن يونس يبتدئ بعبارة: **(قال بعض المتأخرين)** فهو كلام اللخمي بلا شك، وأحيلك إلى نماذج من ذلك: انظر الجامع (3/ 1331، 1344-1345، 1349، 1355، 1365-1366، 1376-1377، 1379-1380، 1404) وقابل ذلك بما في التبصرة: (3/ 1024، 1026، 1057، 1035، 1039، 1047، 1056، 1081).

فهذه مواضع تتضمن نصوصا طويلة من التبصرة مقحمة في كتاب الجامع المتقدم عنها، مع أن محققهما واحد، وأن كتاب التبصرة أسبق نشرا، إذ صدر سنة 2011م، وصدره بعده كتاب الجامع بسنة فقط.

فما الذي أوقع هذه المحقق، الذي أخرج من التراث في ظرف وجيز ما عجز عن إخراجه كبار المحققين طوال عمرهم، في هذا المزلق الخطير؟ السبب هو أنه اعتمد نسخة خطية من الجامع توجد على طررها وحواشيها نقول من كتاب التبصرة، فعمد إلى إقحام تلك النقول في

متن الكتاب، فأخرجه مشوّها هذا التشويه الذي لا يليق بمبتدئ في مجال التحقيق.

ولهذا كله أنصح بعدم اعتماد هذه الطبعة في التوثيق، والحمد لله أن الكتاب محقق من طرف جهة أخرى.

## ثامنا: مزالق تنظيم النص وضبطه وترقيمه:

من أسس التحقيق العلمي الرصين تنظيم النص المحقق بتفقيره، وضبط ما يشكل ألفاظه، والعناية الفائقة بوضع علامات الترقيم في موضعها المناسب، وبغير هذه الأمور المهمة لن يستطيع المحقق الوصول إلى الغاية المرجوة، التي هي إخراج النص كما وضعه صاحبه أو قريبا منه.

ومن الطبيعي أن تتفاوت قدرات المحققين في هذا المبتغى، وبقدر تفاوتهم تكتسب أعمالهم درجتَها من الدقة والإتقان.

وعموما يمكن تقسيم المحققين في قيامهم بهذه الإجراءات إلى ثلاثة أصناف:

صنف مُفَرِّطٌ في العناية بها، لا يبالي ببداية فقرات الكلام ولا بنهايتها، ولا يهتم بوضع علامات الترقيم، وإنما يقوم بتوزيعها في النص بحسب هواه، ولا يضبط لفظا مشكلا.

وصنف مُفْرِط، يجزئ الفقرة الواحدة إلى أجزاء، ويبالغ في وضع علامات الترقيم، ويضبط المشكل وغيره.

وصنف متوسط، فيضبط ما يشكل من اللفظ، وينظم النص بما يفيد فهمه فهما جيدا، ويوضح معانيه ويظهر النقول والتعقيبات[40]، ويضع علامات الترقيم المناسبة مكانها.

وبالإمكان الاطلاع على أمثلة لكل صنف منها من خلال تصفح ما يوجد تحت أيديكم من التحقيقات، وللوقوف على هذا الأمر بجلاء يمكن عقد مقارنة بين تحقيقات كتاب معين، كالموطإ مثلا.

## تاسعا: مزالق التوثيق والتعليق:

التوثيق والتعليق من ضروريات التحقيق، ومن المعايير التي تضفي على عمل المحقق الجودة أو تسلبها منه، ولهما قواعد وضوابط عامة ينبغي السير وفقها.

وهذه القواعد والضوابط منها ما يمس جانب المضمون ومنها ما يتعلق بالشكل، ونذكر من أهمها:

- إحالة الآيات القرآنية إلى مواضعها من سورها في الكتاب العزيز، وتخريج الأحاديث النبوية من كتب الفن، واحترام علامات التنصيص الخاصة بكل منهما.
- توثيق النصوص التي نقلها المؤلف من مصادرها الأصلية إن وجدت، وذلك بعد وضع المنقول بين قوسين صغيرين إن كان المؤلف ينقل النصوص من غير تصرف، وإذا ثبت تصرفه فيكتفى بوضع رقم الإحالة آخر الكلام المنقول، ولا يعدل عن

المصادر الأصلية إلى غيرها إلا في حال كونها مفقودة، أو مخطوطة يتعذر كل العذر الوصول إليها.

- الاقتصاد في كتابة التعليق والشروحات والتعقيبات دون إفراط أو تفريط.
- الاكتفاء في التعاليق بما يخدم النص المحقق فقط، ويظهر شخصية المحقق.
- نهج طريقة مرسومة في الصياغة، سواء تعلق الأمر بصياغة التعريفات اللغوية أو الاصطلاحية، أو تراجم الأعلام أو البلدان أو الفرق، أو الإشارة إلى قراءة النسخ وزيادتها وسقطها ومحوها وطمسها.
- إيجاز العبارة وتدقيقها في كل ما تقدم، وتحري الاختصار دون الإخلال بالمعاني.
- توحيد شكل التوثيق في الكتاب كله، فيتبع طريقة موحدة في توثيق الآيات، كأن يقول: سورة (كذا): الآية (كذا)، أما التخريج فإن طريقته مبسوطة في كتب الفن، وأما النصوص بما في ذلك الأشعار والأمثال، فيقدم اسم المصدر كاملا في أول ذكر له، ويشير إلى رقم الجزء والصفحة أو الصفحة فقط في حال كون الكتاب يقع في جزء واحد، وأما معلومات نشر الكتاب فمكانها فهرس المصادر والمراجع.
- ترتيب المصادر والمراجع بحسب أهميتها فيما يخص مصادر تخريج الأحاديث إلا لمسوغ، وفي سوى ذلك فترتب ـ عموما ـ بحسب وفيات أصحابها.

ويتفاوت المحققون في تقيدهم بهذه الضوابط والقواعد بحسب المعرفة بها وبحسب الرغبة في تطبيقها وأخذها بعين الاعتبار، مع العلم أنهم متفقون على أهميتها، ولذلك لا تسلم أعمال بعضهم من مزالق نذكر منها:

- **الإحالة بالواسطة**: أقصد بذلك أن المحقق يحيل على كتاب بواسطة كتاب آخر، كأن يوثق، وهو يحقق كتابا في الفقه المالكي، قولا للإمام مالك يوجد في المدونة من كتاب متأخر ذَكَرَ ذلك القول للإمام مالك من المدونة، كالإحالة إلى مختصر من مختصراتها أو إلى شرح من شروح مختصر الشيخ خليل أو ما أشبه ذلك، فيقول مثلا: مواهب الجليل نقلا عن المدونة.

وهناك أنواع أخرى من النقل بالواسطة، منها: أن يعمد المحقق إلى كتاب محقق في موضوع المتن الذي يحققه، فيأخذ من توثيقاته ويحيل مباشرة إلى الكتاب الموجود فيه ذلك النقل دون أن يرجع إليه، وهذا نوع من التدليس، والذي يريد اكتشاف هذا فليرجع إلى كثير من الرسائل العلمية ويبحث في فهرس المصادر والمراجع، فإنه سيجد قائمة موسعة فيها المئات من العنوانات، ولو سألت أحدهم أين وجدت هذا الكتاب النادر أو هذا التحقيق الذي لم يعد موجودا في المكتبات لأحجم عن الجواب.

ويحدث هذا كثيرا أيضا في تخريج الأحاديث، فإن بعض الباحثين، ممن لا

يجيدون التخريج أو يريدون كسب الوقت، يعمدون إلى سرقة جهود الآخرين والسطو عليها.

ومن التوثيق بالواسطة اعتماد المكتبات الإلكترونية كالمكتبة الشاملة، التي وظيفتها الأساسية الوقوف على المعلومة المطلوبة بأقل جهد، مع ضرورة الرجوع إليها في مصادرها الأصلية. وقد يفتضح أمر من لم يُعد النظر في ما استقاه من هذه المكتبة دونما حاجة إلى بحث وتحري؛ فمثلا يكون معروفا أن كتابا معينا يقع في جزء واحد، وتجده هو يحيل إليه بما يفيد أنه يقع في أكثر من جزء. وبالجملة فالمكتبة الشاملة لا تغني أبدا عن العودة إلى الكتاب المطبوع.

- **الإحالة إلى الفرع دون الأصل:**

المراد به الإحالة إلى المختصرات والتهذيبات، وترك الأصول والأُمَّات، أو الإحالة إلى كتب متأخرة عن الكتاب الموضوع قيد التحقيق وإهمال الكتب المتقدمة عنه، فإن هذا لا ينبغي إلا في أحوال محددة، كأن تكون المتأخرة تنقل عن هذا الكتاب، أو لم تتناول الكتب المتقدمة المسائل التي ينطوي عليها الكتاب أو ما أشبه ذلك.

- **عدم ترتيب المصادر:**

عندما يأخذ المحقق معلومة معينة من كتب عديدة فينبغي له ترتيب أسماء تلك الكتب في الهامش بحسب وفيات أصحابها، هذا في غير كتب الحديث، إلا أن يوجد ملمح يفرض عليه غير ذلك. فلا يحسن به مثلا أن يترجم لعلم من أعلام المالكية فيقدّم في لائحة مصادر ترجمته شجرة النور الزكية لمحمد مخلوف (ت1360هـ)، ثم يذكر الديباج المذهب لابن فرحون (ت799هـ)، ثم ترتيب المدارك للقاضي عياض (ت544هـ) بعدهما، فالأمثل البدء بذكر ترتيب المدارك ثم الديباج المذهب ثم شجرة النور. وأما في تخريج الحديث، فينبغي للمحقق أن يرتب الكتب التي خرجت الحديث بحسب درجتها في الصحة أولا ثم الوفاة ثانيا، فلا يقدم المسانيد على السنن، ولا السنن على الصحاح إلا لوجه معقول؛ كأن يكون المصنف ذكر الحديث من مَخْرَج أو طريق لم يخرجه منه كتابٌ وجب تقديمه في الذكر أو مخرج بلفظه في الكتاب الذي ينبغي تأخيره ولا يوجد بذلك اللفظ في الكتاب الذي حقّه التقديم وهكذا.

- **التعريف بالمشهور وترك المغمور:**

من المزالق التي يقع فيها كثير من المحققين، وخصوصا الذين يرغبون في تضخيم أعمالهم وإعطائها مصداقية بتكثير الحواشي، لجوؤهم إلى تعريف ما هو معروف وترك المستعصي الذي يحتاج إلى بيان، فيأتي مثلا إلى علم مشهور؛ صحابي أو إمام من الأئمة أو مكان معروف فيطيل في التعريف به ويذيل ذلك بقائمة من المصادر والمراجع، وبالمقابل يتغاضى عما هو مغمور من ذلك ولا يشير ولو إشارة تبين أنه لم يوفق في تعريفه.

- **الخلط بين المعلومات :**

قد يبذل المحقق جهده في التعريف بعلم أو مكان أو في تفسير لفظ غريب، لكن جهده لم يثمر في الحقيقة النتيجة المطلوبة، ومن العوامل والأسباب الموقعة في هذا المزلق هي: كون هذا العلم الذي يريد التعريف به يشتبه بآخر، أو تسمية هذا المكان تتفق وتسمية بلد آخر، أو أن هذا اللفظ الغريب مقصود به معنى من معانيه فيشرحه بغير ذلك المعنى المقصود وهكذا. ولا شك أن من يمارس عملية التحكيم وتصحيح الكتب ويعد تقارير عنها، أو من يحضر المناقشات العلمية في المؤسسات العلمية سيقف ويستمع نماذج كثيرة من الأخطاء والمزالق التي وقعت بسبب هذا.

- **تكرار المواد:**

من كبار المحققين من ينصح بفهرسة المتن المراد فهرسة أولية بعد كتابته مباشرة، ومن فوائد هذه الفهرسة الأولية اجتناب التكرار؛ فعندما يترجم المحقق لعلم في أول الكتاب أو يشرح لفظا غريبا أو يخرج حديثا أو غير ذلك، ثم يأتي ذكر ذلك العلم أو اللفظ الغريب أو الحديث يَعْرف أنه تقدم، وبذلك لا يكرر عملا سبق وأن بذل فيه جهدا معينا.

وتكرار المواد من غير ضرورة من معايب التوثيق في التحقيق، فلا يعقل أن يُعرّف العلم الواحد في حواشي التحقيق أكثر من مرة وبالكلام نفسه غالبا، وخصوصا إذا كان الكتاب المحقق صغير الحِرم.

- **الاعتماد على طبعات سقيمة:**

على المحقق وهو يقوم بعملية التحقيق أن يجتهد ما أمكنه في انتقاء طبعات الكتب التي يرجع إليها في عمله، ويحاول ما أمكن ترك الطبعات التجارية المعروفة برداءتها وسقمها، فإن هذه الأخيرة قد توقعه في أخطاء شنيعة ما كان أن يقع فيها لو رجع إلى غيرها، ولهذا يجب على الباحثين الذين يرغبون في اقتحام ميدان التحقيق بكل عزم أن يعملوا على اختيار أجود الطبعات لمكتباتهم الخاصة.

هذه أهم المزالق التي يقع فيها الباحثون المنتصبون لتحقيق التراث الشرعي عامة، والمتعلق بتراث علماء الغرب الإسلامي منه على وجه الخصوص، وهناك مزالق أخرى أذكرها مختصرة في النقط الآتية:

- **مزالق بسبب الاعتماد على جهود الآخرين.**
- **مزلق الاغترار بالعمل، وادعاء ما ليس فيه.**
- **مزلق الرغبة في الاستئثار بالتراث.**
- **عدم مراجعة الكتاب عند إرادة طبعه.**
- **مزالق في اختيار دار النشر.**

*****

## خاتمة:

إن التراث أمانة في أعناق أجيال هذه الأمة عامة، وفي أعناق المشتغلين بهذا التراث خاصة، والمعتنين به تحقيقا ودراسة وفهرسة بوجه أخص، فمن الواجب عليهم صيانته، والذّب عنه، وأن يبعدوا عنه من ليست له أهلية لخدمته ولا رغبة في ذلك، وأن يكوّنوا من الطلبة والباحثين من يحمل المشعل من بعدهم، وعلى المؤسسات التي لها صلة بموضوع التراث - وما أكثرها - أن تيسر السبل وتفتح أبوابها في وجه الخلّص من المحققين والباحثين، وتقوم بمسؤوليتها كاملة في التكوين والبحث.

وليعلم المشتغل بالتراث أن هذا التراث ليس بابا للثروة والجاه، وإن من كانت نيته هذا فقد أفسد عمله وانقضى أجله قبل أن يقضي أمله.

*****

## الهوامش:

(1) هذا مقتبس بتصرف من بحث للدكتور محمد مصري بعنوان: الدراسة العلمية للنسخ، قدمه في دورة أسس تحقيق المخطوطات بالقاهرة، 14-19 أبريل 2012م.

(2) أقصد الطبعات التي ظهرت قبل طبعة المجلس العلمي الأعلى بالمملكة المغربية، وهي هذه الطبعة قد استوفت المطلوب وحققت المرغوب.

(3) العنوان الصحيح للكتاب: تعريفه وأهميته، وسائل معرفته وإحكامه، أمثلة للأخطاء فيه، للدكتور الشريف حاتم بن عارف العوني (ص17).

(4) انظر العنوان الصحيح للكتاب: (ص25) وما بعدها.

(5) انظر تحقيق عمر حسن القيام، قسم الدراسة (1/ 33)، وهذا التحقيق من أجود ما في السوق لكتاب الأنواء والأنوار.

(6) مخطوطة برنامج التجيبي(ص114).

(7) انظر عقيدة أبي بكر المرادي الحضرمي، القسم الدراسي (ص10-11).

(8) لم تقع هذه النسبة في الطبعة القديمة للديباج المذهب والتي طبع بهامشها كتاب نيل الابتهاج بتطريز الديباج لأحمد بابا التنبكي، الصادرة عن مطبعة السعادة، سنة 1329هـ، (ص90-91)، وورد ذكر الكتاب في ترجمة أبي إسحاق التلسماني في بعض طبعات الديباج المذهب التي ظهرت بعد الطبعة السابقة، منها طبعة دار التراث بتحقيق الدكتور محمد الأحمدي أبو النور، 1972م (1/ 275)، وطبعة دار الكتب العلمية بتحقيق: مأمون بن محيي الدين الجنان، ط1، 1996م، (ص148).

(9) الديباج المذهب(1/ 242).

(10) انظر مقدمة تحقيق كتاب اللمع في الفقه على مذهب الإمام مالك(ص6-9).

(11) صلة التكملة لوفيات النقلة(2/ 518).

(12)الحافظ ابن رشيد السبتي الفهري وجهوده في خدمة السنة النبوية (ص348-351).

(13) مواهب الجليل في شرح مختصر خليل (3/ 407)

(14) لا أرى ضيرا في ذكر بعض المشتغلين على تحقيق النصوص بأسمائهم في معرض النقد لأعمالهم، مع الوقوف عند حدود البحث العلمي وآدابه المثلى، وبالطبع لن ينسينا هذا النقد ما في أعمالهم من محاسن، وبخاصة سبقهم إلى إخراج بعض النصوص المهمة.

(15) كتاب المدونة في الدراسات المغربية: مناهج التحصيل للركراكي نموذجا، بحث منشور في

مجلة المذهب المالكي، العدد 7، ربيع 1430هـ 2009، (ص133).

(16) ينظر قول الدكتور طارق طاطمي في ورقة تعريفية بالكتاب في الموقع الإلكتروني لمركز الدراسات والإبحاث وإحياء التراث، التابع لبوابة الرابطة المحمدية للعلماء.

(17) وانظر تحقيق زميلي طارق ورشيد المشار إليهما (ص96).

(18) (ص16).

(19) (ص16-17)، وانظر التحقيق الثاني (ص97).

(20) (ص105).

(21) انظر التحقيق الثاني (ص241).

(22) مناهج التحصيل(1/ 36).

(23) والعجب أن (المحقق) أثبت الصواب في (1/ 10) عندما اقتطف هذا من كلام المؤلف، فهل يكون المقتطف هو المحقق نفسه أم أنهما اثنان.

(24) مناهج التحصيل(1/ 36).

(25) جامع معمر بن راشد (11/ 231) رقم (20407).

(26) جمهرة اللغة (2/ 1133).

(27) مناهج التحصيل(1/ 41).

(28) مناهج التحصيل(1/ 332).

(29) وصدر أيضا بتحقيق الدكتورين محمد الوثيق، والدكتور عبد النعيم حميتي، في طبعة جيدة لا تقارن بغيرها.

(30) وصدر أيضا بتحقيق محمد فريد زريوح.

(31) ونشر أيضا بتحقيق الدكتور: سليمان بن عبد الله أبا الخيل، في خمسة أجزاء، عن دار العاصمة، ط1/ 1433هـ.

(32) انظر التوضيح، قسم التقديم (1/ 133).

(33) سأعرض نماذج من تحقيقات الدكتور محمد عبدالكريم نجيبويه في بعض المحاور الآتية.

(34) للإشارة فقد طبعت فهرسة الكوهن بتحقيق الدكتور عبد المجيد خيالي.

(35) وصدرت أيضا بتحقيق زميلنا الدكتور نور الدين شوبد، وقد فاز بتحقيقه هذا بجائزة ابن بطوطة لتحقيق المخطوطات، التي ينظمها مركز ارتياد الآفاق بالإمارات العربية المتحدة.

(36) الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع للقاضي عياض(ص160-161).

(37) التوضيح(8/ 463).

(38) يراجع في أكثر ما أذكره كتاب تحقيق المخطوطات بين الواقع والمنهج الأمثل لعبد الله عسيلان (ص204) فما بعدها.

(39) انظر الإحياء (1/ 8)، وشرح البخاري للسفيري (2/ 147).

(40) انظر ضبط النص والتعليق عليه لبشار عواد (ص8).

*****

## فهرس المصادر والمراجع:


- **إحياء علوم الدين**، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت505هـ)، دار المعرفة - بيروت.
- **الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع**، للقاضي عياض بن موسى اليحصبي(ت 544هـ)، تحقيق السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث- القاهرة، ط3/ 1425هـ-2004م.
- **أنوار البروق في أنواء الفروق**، للإمام العلامة، الفقيه الأصولي المالكي المشهور؛ أبي العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي المصري (ت684هـ)، تحقيق: عمر حسن القيام، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية بمؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، طبعة 1429هـ/ 2008م،
- **تحقيق المخطوطات بين الواقع والمنهج الأمثل**، لعبد الله عسيلان، مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ط 1415هـ-1994م.

- **جامع معمر بن راشد**، لمعمر بن أبي عمرو راشد الأزدي (المتوفى53هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي بباكستان، وتوزيع المكتب الإسلامي ببيروت، ط2/ 1403هـ.
- **جمهرة اللغة**، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت321ه)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت، ط1/ 1987م.
- **الحافظ ابن رُشيد السبتي الفهري وجهوده في خدمة السنة النبوية**، للدكتور عبداللطيف بن محمد الجيلاني، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط1/ 1426هـ.
- **الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب**، لإبراهيم بن علي بن فرحون (ت 799ه)، تحقيق: علي عمر، نشر مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة، ط1/ 1423هـ-2003م.
- **شرح البخاري المسمى: المجالس الوعظية في شرح أحاديث خير البرية صلى الله عليه وسلم**، لشمس الدين محمد بن عمر السفيري الشافعي (ت956هـ)، تحقيق: أحمد فتحي عبد الرحمن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1/ 1425 هـ - 2004م.
- **صلة التكملة لوفيات النقلة**، للحافظ عز الدين أحمد بن محمد بن عبد الرحمن الحسيني (ت695ه)، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي بيروت، ط1/ 1428هـ-2007م.
- **ضبط النص والتعليق عليه**، لبشار عواد معروف، مكتبة الإمام البخاري للنشر والتوزيع، ط1/ 2010م-1431هـ.
- **عقيدة أبي بكر الحضرمي**:(241-242)، تحقيق: د. جمال علال البختي، منشورات مركز أبي الحسن الأشعري التابع للرابطة المحمدية للعلماء، ط1/ 1433هـ-2012م.
- **العنوان الصحيح للكتاب: تعريفه وأهميته، وسائل معرفته وإحكامه، أمثلة للأخطاء فيه**، للشريف حاتم بن عارف العوني، دار عالم الفوائد، ط عام 1419هـ.
- **كتاب اللمع في الفقه على مذهب الإمام مالك**، لأبي إسحاق إبراهيم بن أبي زكريا يحيى التجيبي التلمساني (ت663ه)، تحقيق محمد شايب شريف، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، ط1/ 1430هـ-2009م.
- **كتاب المدونة في الدراسات المغربية: مناهج التحصيل للركراكي نموذجا**، بحث منشور في مجلة المذهب المالكي، العدد 7، ربيع 1430هـ-2009م.
- **كتاب مختصر الفروق**، للعلامة شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي القاسم التونسي (ت715هـ)، تحقيق: أبو الفضل الدمياطي، دار ابن حزم ومركز التراث الثقافي المغربي، ط1/ 2009م.
- **مخطوطة برنامج التجيبي**، نسخة مصورة يحتفظ بها مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث بالرابطة المحمدية للعلماء.
- **من بحث للدكتور محمد مصري بعنوان: الدراسة العلمية للنسخ**، قدمه في دورة أسس تحقيق المخطوطات بالقاهرة، 14-19 أبريل 2012م
- **مناهج التحصيل ونتائج لطائف التأويل في شرح المدونة وحل مشكلاتها**، لأبي الحسن علي بن سعيد الركراكي، تحقيق: أبو الفضل الدمياطي، نشر مركز التراث الثقافي المغربي بالدار البيضاء، ودار ابن حزم ببيروت، ط1/ 1428هـ-2007م.
- **منظوم الدرر في شرح كتاب المختصر**، لأبي بكر ابن الفخار الجذامي الأركشي تـ723هـ،تحقيق: طارق طاطمي ورشيد قباظ، منشورات مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث بالرابطة المحمدية للعلماء، ط1/ 1433هـ-2012م. وتحقيق: أبو الفضل الدمياطي، دار ابن حزم.